الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة:

دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية سكيكدة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد:
- يسرى إينال
- أميرة رمضان

تحت إشراف:
د. وفاء بوقفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. هيبة قواسمية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. بوصبع ناصر	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
د. وفاء بوقفة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مقررا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر و عرفان

بعد أن من الله بإنجاز هذا العمل، فإننا نتوجه إليه الله سبحانه و تعالى أولا و آخرا بجمع ألوان الحمد و الشكر على فضله و كرمه الذي غمرنا به فوقفنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه و كرمه، إنطلاقا من قوله صلى الله عليه و سلم:" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، فإننا نتقدم بالشكر و التقدير و العرفان إلى الدكتورة بوقفة وفاء على هذه المذكرة و الجهد الذي بذلته معنا، و على النصائح القيمة التي مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة، فلها منا فائق التقدير و الإحترام، كما نتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتنا الذين رافقونا طيلة المشوار الدراسي و لم يبخلوا في تقديم يد العون لنا.

وندين بالشكر أيضا إلى كل الذين ساعدونا من خلال تقديم جميع التسهيلات ومختلف التوضيحات والمعلومات المقدمة من طرفهم لإنجاز هذا البحث.

و في الختام نشكر كل من ساعدنا و ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو ببعيد حتى

و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

يسرى وأميرة

إهداء

الحمد لله الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم ووفقنا في هذا ولم نكن لنصل إليه ولولا فضل الله أما بعد:

أهدي ثمرة عملي إلى من قال فيهما الرحمن عز وجل" وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا"

إلى أبي أمي حفظهما الله، إلى الإخوة و الأخوات، الأقارب، الأصدقاء .

إلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أميرة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى من قال فيهما:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" سورة الإسراء الآية 24.

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،

إلى الإخوة والأخوات، إلى كل الأهل والأقارب،

إلى جميع الأصدقاء، إلى كل من عرفته من قريب أو بعيد،

إلى من رفعوا رايات العلم والتعليم

أساتذتي الأفاضل،

إلى كل من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

يسرى

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث حاولنا من خلالها التطرق إلى عموميات حول التصدير والتحفيزات الجبائية ومساهمة هذه الأخيرة في تشجيع الصادرات الغير نفطية.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال الإحاطة بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحفيزات الجبائية والتصدير، بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية التي تضمنت واقع الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، وكذلك التحفيزات الجبائية الممنوحة لدعم مختلف القطاعات والتي تم الحصول عليها من مركز الضرائب لولاية سكيكدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة رغم كل التحفيزات الجبائية المقدمة إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، التصدير، التنويع الإنتاجي، الجزائر.

Abstract:

This study deals with the role of tax incentives in supporting the growth of exports outside of hydrocarbons in Algeria, where we tried to address generalities about export and tax incentives and the contribution of the latter to encourage non-oil exports.

This study aims to show the impact of tax incentives in supporting the growth of exports outside of hydrocarbons, where the descriptive and analytical approach was adopted by taking note of the basic concepts related to tax incentives and exports, in addition to the Applied study that included the reality of exports outside of hydrocarbons in Algeria as well as the tax incentives granted to support various sectors obtained from the tax centre of the state of Skikda.

The results of the study showed that despite all the tax incentives provided, they did not live up to the required level.

Keywords: Tax incentives, Export, Production diversification, Algeria.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	
تمهيد	07
المبحث الأول: أدبيات نظرية للتحفيزات الجبائية والتصدير	08
المطلب الأول: عموميات حول التحفيزات الجبائية	08
الفرع الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية	08
الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الجبائية	09
الفرع الثالث: أهداف التحفيزات الجبائية	10
الفرع الرابع: اشكال التحفيزات الجبائية	11
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير	14
الفرع الأول: مفهوم التصدير	14
الفرع الثاني: اهداف التصدير واهميته	15
الفرع الثالث: أنواع الصادرات	16
الفرع الرابع: استراتيجية التصدير	17
المبحث الثاني: دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات	19
المطلب الأول: نظام الامتيازات الجبائية في الجزائر وأهم الأجهزة المانحة له	19
الفرع الأول: نظام الامتيازات الجبائية في الجزائر	19

الفرع الثاني: أهم الأجهزة المكلفة بمنح الامتيازات الجبائية في الجزائر	22
المطلب الثاني: أثر التحفيزات الجبائية في دعم التنويع الانتاجي	26
الفرع الأول: تعريف التنويع الانتاجي	26
الفرع الثاني: أهم قواعده	27
الفرع الثالث: عوامل نجاح عملية التنويع الانتاجي	27
المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات	28
المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية للتحفيزات الجبائية و التصدير	32
المطلب الأول: الدراسات سابقة متعلقة بموضوع الدراسة	32
الفرع الأول: الدراسات سابقة باللغة العربية	32
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	34
المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة	35
الفرع الأول: مقارنة بين الدراسات السابقة	35
الفرع الثاني: الفجوة العلمية ما بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة	36
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	
تمهيد	39
المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل التربص	40
المطلب الأول: مركز الضرائب لولاية سكيكدة وهيكله التنظيمي	40
الفرع الأول: المديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة	40
الفرع الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية سكيكدة	42
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين التحفيزات الجبائية والصادرات خارج المحروقات في الجزائر	45
المطلب الأول: واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات	45
الفرع الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010\2020	45
الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات	47
الفرع الثالث: توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال الفترة 2010\2020	49
الفرع الرابع: الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات	51
المطلب الثاني: التوجيهات المستقبلية لتنويع وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات	53

الفرع الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واسهامه المتزايد في تنمية الصادرات	53
الفرع الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي واعد	57
المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة لدعم مختلف القطاعات	58
الفرع الأول: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع الفلاحي	59
الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع السياحي	60
الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع التجاري	60
الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية	62
الفرع الخامس: التحفيزات الجبائية المقدمة لقطاع الصناعة خارج المحروقات	62
الفرع السادس: التحفيزات الجبائية المقدمة لقطاع الحرفيين التقليديين	63
الفرع السابع: التحفيزات الجبائية لورشات الملاحة والبحرية والجوية	63
المبحث الثالث: النتائج وتوصيات الدراسة	65
المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية	65
المطلب الثاني: توصيات الدراسة	65
خلاصة الفصل	67
الخاتمة	69
قائمة المراجع	73

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الهيئات والإدارات المعنية بالإمتياز	25
02	تطور حجم الصادرات الجزائرية للفترة 2010\2018	45
03	تطور صادرات الجزائر 2019\2020	46
04	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق 2010\2019	48
05	توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل 2019\2020	50
06	الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات 2010\2020	52
07	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2020	54
08	تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة 2017\2021	56
09	رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2021\2022	56
10	مراحل برنامج الطاقة المتجددة	58
11	الإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي بالجزائر	59
12	الإعفاءات الممنوحة لقطاع السياحة	60
13	الإعفاءات الممنوحة لقطاع التجارة	61
14	الإعفاءات الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية	62

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة	11
02	إستراتيجية التصدير	18
03	الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب ولاية سكيكدة	41
04	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة	44
05	مخطط أعمدة يوضح حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010\2020	47
06	دائرة نسبية تمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	49
07	مخطط أعمدة يوضح الصادرات الجزائرية للدول المجاورة خلال الفترة 1019\2020	51
08	الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات	53
09	الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	55
10	تطور الميزان التجاري لصادرات و الواردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2021\2022	57

قائمة الاختصارات

térmes	Abrév	المصطلحات
Agence Nationale De Soutien et De L'emploi Des Jeunes	ANSJ	الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
Conseil Nationale De L'investissement	CNI	المجلس الوطني للإستثمار
Caisse Nationale D'Assurance Chomage	CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
Agence Nationale de Développement Des Investissements	ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
Taxe Sur La Valeur Ajoutée	TVA	الرسم على القيمة المضافة
Taxe Sur L'activité Professionnelle	TAP	الرسم على النشاط المهني
Impots Sur Le Revenu Global	IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
Impots Sur Les Bénéfices Des Sociétés	IBS	الضريبة على أرباح الشركات
Direction Des Impots De Wilaya	DIW	المديرية الولائية للضرائب
Centre Des Impots	CDI	مركز الضرائب

مقدمة

مقدمة

يعد قطاع المحروقات في اقتصاد الدول النفطية قطاع استراتيجي و من الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، و ذلك باعتبار النفط في الوقت الحالي المصدر الرئيسي للطاقة و الأكثر استخداما في العالم، و منذ اكتشاف الجزائر للموارد الطبيعية التي تزخر بها من بترول و غاز طبيعي أصبح النفط الممول الرئيسي لميزانيتها العامة و المصدر الأساسي لتغطية نفقاتها المختلفة، الأمر الذي سمح لقطاع المحروقات بالتفوق على جميع القطاعات الأخرى، مما جعل الجزائر و نظيراتها من الدول النفطية النامية بالاعتماد شبه الكلي على هذا القطاع دون سواه لهذا السبب أصبح النفط هو الذي يقرر مصير اقتصاد الجزائر، نظرا لما تتميز أسعار البترول بعدم الثبات في الأسواق الدولية اِضطرت الدولة الجزائرية لمواجهة التحديات الاقتصادية من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي ودفع عجلة النمو.

تهدف الجزائر إلى تنويع اقتصادها وذلك بالخروج من النظام الرجعي واعتمادها في سياستها الاقتصادية على قوانين وإصلاحات اقتصادية مست على وجه الخصوص كل من نظام الضرائب والاستثمارات، نظرا للعلاقة المميزة التي تربط بينهما حيث احتوت قوانين التصدير والضرائب على عدة تحفيزات وبرامج تنموية تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، والتي يمكن أن تعطي ثمارها إذا تكاثفت جهود كل من الدولة ومؤسساتها الاقتصادية المعنية بنشاط التصدير على حد سواء.

فعلى المؤسسة من جهتها البذل الكثير من المجهودات لتحسين أدائها التصديري من خلال تحسين عملية الإنتاج والإدارة، وحتى الدولة من جهة ثانية توفر الدعم والمرافقة لهذه المؤسسات خاصة منها القادرة على كسب ميزات تنافسية وتمكين المؤسسة المصدرة خارج قطاع المحروقات من مواجهة المنافسة الدولية وتمكين ولوج منتجاتها للأسواق الدولية في أحسن الظروف.

إشكالية الدراسة

ضمن الواقع المشار إليه تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

اولا: الأسئلة الفرعية

ويندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

1. كيف تساهم التحفيزات الجبائية في دعم التنويع الإنتاجي؟

2. ما واقع تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

3.ما مدى مساهمة التحفيزات الجبائية في دعم مختلف القطاعات؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

بعد أن تم طرح الإشكالية ومجموعة الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر التحفيزات الجبائية وسيلة هامة وأثر إيجابي في الدعم والتنويع الإنتاجي.
- لازالت الصادرات خارج المحروقات تمثل نسبة ضئيلة رغم المجهودات المبذولة في إطار ترقيتها وتتميز بالضعف.
- تعتبر سياسة تخفيض القيود الجبائية الموجهة لقطاع التصدير أداة تساهم في دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

ثالثا: مبررات إختيار الموضوع

لقد قمنا باختيار هذا الموضوع لعدة اعتبارات تم إيجازها في النقاط التالية:

- الميول الشخصية للمواضيع الحيوية، ويعتبر الاقتصاد أكثر موضوع قد يرتبط بمتغيرات واسعة المجال.
- أهمية الجباية كسلاح ذو حدين حيث يمثل إيراد للدولة من جهة وأداة لتشجيع التنويع الاقتصادي من جهة أخرى.
- تماشي عنوان الموضوع مع الوضع الراهن.
- رغبتنا في توسع في الموضوع.
- إضافة إلى مرجع نقيد به زملائنا وكل من لهم الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع.

رابعا: أهمية الدراسة

إن موضوع دور التحفيزات الجبائية لدعم نمو الصادرات خارج المحروقات من الموضوعات المهمة المرتبطة بتفعيل دور التحفيزات الضريبية في تحقيق مستويات مقبولة من نمو الصادرات خارج المحروقات، وهذا من أجل التخفيف من سيطرة القطاع النفطي، وإعطاء الأولوية للقطاعات الأخرى غير النفطية، لا سيما ذات القدرة التنافسية المرتفعة للتوجه التصديري.

وكذا حداثة الموضوع الذي أصبح عنوانا للندوات ومجالات الدراسة والأبحاث.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر.
- التعرف على أهم الأجهزة المكلفة بمنح التحفيزات الجبائية في الجزائر.
- معرفة استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- معرفة أين وصلت الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في إطار الإصلاحات في تنمية الصادرات خارج المحروقات ومدى ارتباط ذلك بالنمو الاقتصادي.

سادسا: الحدود الدراسة

تمركزت دراستنا ضمن حدود وهي:

1. **الحدود المكانية:** كانت الدراسة على المستوى المديرية العامة للضرائب لولاية سكيكدة بالضبط على مستوى مركز الضرائب، كما أن البحث المكتبي كان على مستوى جامعة 20 أوث 1995-سكيكدة.
2. **الحدود الزمنية:** تتعلق بالفترة الزمنية التي تمثل مدة التربص والتي كانت خلال الفترة الممتدة من 2023\04\02 إلى غاية 2023\04\13، على مستوى مركز الضرائب حيث تم التعرف على الامتيازات الجبائية الممنوحة لمختلف للقطاعات والأجهزة المانحة للحوافز الجبائية ولعمليات التصدير، إضافة إلى الإحصائيات لواقع الصادرات التي درست الفترة الزمنية من بين (2020\2022).

سابعا: منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية بحثنا و إثبات صحة فرضياتنا تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول و البيانات الواردة فيها، بما يساعد على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة لانطلاق في البحث عن الحلول، و العلاجات المناسبة للتحول إلى اقتصاد متنوع و مصدر و علاقته بالضريبة، بالإضافة إلى ذلك استعملنا منهج تاريخي في سرد الجوانب المتعلقة بالرسومات الجبائية، كما استعملنا منهج دراسة الحالة من خلال الإشارة إلى حالة الصادرات الجزائرية على وجه الخصوص.

ثامنا: صعوبات الدراسة

لا يخلو أي عمل على الصعوبات، ومن أبرز الصعوبات التي وجهناها:

- قلة المراجع من الكتب التي تتناول هذا الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري بالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات والرسائل والأطروحات بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لأهم الهيئات التي تعني بالإحصائيات.
- تضارب الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية وكذا معطيات عن المؤسسات المصدرة خارج قطاع المحروقات، وكذا تطور عددها كل سنة.

تاسعا: هيكل الدراسة

تتضمن الدراسة مقدمة عامة متبوعة فصلين وتنتهي بخاتمة.

- **الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري للتحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم العامة المتعلقة بالتحفيزات الضريبية والتصدير، وهذا من خلال ثلاث مباحث إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والتصدير، وخصص المبحث الثاني دور التحفيزات الجبائية لدعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق من خلاله إلى مراجعة الدراسات العلمية السابقة.
- **الفصل الثاني:** والمتعلق بالدراسة الميدانية والذي تم التعرف فيه على المديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة وعلى هياكلها وهذا من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تضمن دراسة واقعية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وأخذ ثلاث مطالب والتي تضمنت واقع الصادرات خارج المحروقات مع تقديم حلول للنهوض باقتصاد متنوع خارج المحروقات، أما المطلب الثالث فقد تم التناول فيه الامتيازات الضريبية التي قدمتها الدولة بغية تنويع إنتاجها الوطني، أما المبحث الثالث فقد خصصناه للنتائج والتوصيات.

وفي الأخير كانت هناك خاتمة تعتبر كخلاصة لهذه الدراسة، كما تم في ذلك تقديم مجموعة من النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات المقترح العمل بها، والتي رأينا بأنها ضرورية، وطرح مجموعة من آفاق البحث في هذا المجال مستقبلا.

الفصل الأوّل: الإطار النظري لدور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التصدير من أهم المواضيع التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها و تنميتها ذلك بغية الوصول و مسايرة التقدم الدولي، و من أجل تشجيع و دعم نمو الصادرات و زيادة رؤوس الأموال، تعمل الدولة على اتخاذ سياسة معينة لبلوغ هدفها و من بين هذه السياسات نجد سياسة التحفيزات الجبائية، و التي تعتبر مصطلحا جديدا نسبيا في الاقتصاد و غير محددة كونها تستعمل للتعبير عن الوسائل و الأساليب الإغرائية التي تستعملها الدولة لدفع الأعوان الاقتصاديين لقطاع معين في نطاق تنمية الاقتصادية، و الدولة انتهجت هذه السياسة حيث عملت على وضع قوانين خاصة بالتصدير تتضمن هذه القوانين الامتيازات و التحفيزات الجبائية.

من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: أدبيات نظرية للتحفيزات الجبائية والتصدير.

المبحث الثاني: دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية حول موضوع الدراسة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للتحفيزات الجبائية والتصدير

من خلال هذا المبحث سيتم تناول مفهوم التحفيزات الجبائية، خصائصها، أشكالها وحتى أهدافها وكذلك سيتم كذلك دراسة مفهوم التصدير وأهدافه وأهميته، أنواعه واستراتيجيه.

المطلب الأول: عموميات حول التحفيزات الجبائية

تعتبر التحفيزات الجبائية سياسة حديثة النشأة، فهي وليدة التجارب المالية وعادة ما يستعمل مصطلح التحفيز أو الامتياز للدلالة على الأساليب ذات الطابع الإنمائي والتي تتخذها الدولة كوسيلة من أجل التنمية الاقتصادية وتعمل هذه السياسة على تحقيق جملة من الأهداف منها زيادة الاستثمارات الخاصة، العمل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية وتشجيع عملية التصدير ...الخ.

الفرع الأول: مفهوم التحفيزات الجبائية

التحفيز كمفهوم اقتصادي، مصطلح حديث نسبيا يستعمل بصفة عامة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي التي تتخذ على مستوى السياسة الاقتصادية في نطاق التنمية للنهوض بقطاع معين إذ اختلفت التعاريف الواردة عليه باختلاف الاهداف المرجوة منه.

إذ هناك من يعرف التحفيزات الجبائية بأنها: "جملة الإجراءات والامتيازات تتخذها الدولة لفائدة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسية الاقتصادية أو الاجتماعية المتجهة"[1].

حسب الأستاذ " قنديل" فإن هذه التحفيزات: " تتمثل بالتدقيق وببساطة في إعانات مالية غير مباشرة من طرف الدولة وليس تسبيق نقدي "[2].

البعض الآخر يعرفها على أنها: " أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطقه المختلفة"[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن التحفيزات الجبائية هي: مجموعة من الإجراءات والأساليب ذات الطابع الإغرائي المتمثلة في المساعدات المالية غير المباشرة الممنوحة من طرف الدولة بغية النهوض بقطاع

---

[1] بن شرشار عز الدين، **التحفيزات الجبائية ودورها كآلية تفعيل الإجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، 08 ماي 1945 قالمة، ص 05.

[2] صحراوي علي، **مظاهر الجباية في الدولة السياسية وأثارها على الاستثمارات الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي**، رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية الجزائر 1992، ص 92.

[3] زينات أسماء، **تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار**، دراسة حالة الجزائر في الفترة 2001-2016، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، العلوم المالية والمحاسبة، ص 21.

معين في نطاق التنمية وفق شروط ومقاييس محددة يلتزم بها الاعوان المستفيدون وبالتالي تتخلى الدولة عن جزء من إيرادها الضريبي لفائدة المستفيدين من سياسة التحفيزات الجبائية.

الفرع الثاني: خصائص التحفيزات الجبائية

من خلال التعاريف السابقة الذكر يمكن استخراج بعض الخصائص التي يتميز بها التحفيز الجبائي والتي سيتم ذكر أهمها فيما يلي[1]:

1.إجراء اختياري: إن سياسة التحفيزات الجبائية ترتكز على منح امتيازات جبائية للمكلفين مقابل امتثالهم لبعض المقاييس والشروط التي تضعها الدولة، لكن المستثمر له الحرية الكاملة التامة في قبول ذلك أو رفضه دون أن يترتب عليه أي عقاب أو حساب ذلك لكون إجراء التحفيز الجبائي اختياري.

2.إجراء هادف: تهدف الدولة من وراء منح التحفيزات الجبائية على شكل إعفاءات أو تحفيزات أو تسهيلات لتأثير على قرارات المستثمرين وتوجيهها، لأن الاستثمار يعد العملية الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ويكون ذلك بتحفيز المستثمرين على إقامة المشاريع الاستثمارية في القطاعات والأنشطة والمناطق التي تسعى الدولة إلى ترقيتها وتنميتها وتطويرها.

3.إجراء له مقاييس: إن التحفيزات الجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يجب عليها أن تلتزم وتحترم المقاييس التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، توظيف عدد معين من العمال، أو ممارسة نشاط بقطاع معين يدخل ضمن أهداف الدولة لترقيته، فالامتياز الجبائي ليس إجراء عام يطبق على جميع المستثمرين، وانما هو إجراء محدد بمقاييس والمستثمرين الذين يستجيبون لتلك المقاييس يستفيدون من التحفيزات الجبائية.

4.وجود الثنائية (فائدة – مقابل): إن الأعوان الاقتصاديين يحصلون على التحفيز الجبائي من طرف الدولة وذلك مقابل توجيههم إلى الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتماشى مع الأهداف التنموية المسطرة من طرف الدولة.

5.الوسيلة: أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه المستثمرين، حيث تكون في شكل تسهيلات وتحفيزات جبائية مختلفة وتكون وفق معايير وشروط محددة ضمن برامج التحفيز الجبائي، حيث تخفض في معدل الضرائب للمبلغ الخاضع للضريبة أو الالتزامات الجبائية التي تمنح له إذا اتخذ بعض الاجراءات.

[1] زينات أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 23.

الفرع الثالث: أهداف التحفيزات الجبائية

تسعى الدولة من خلال التحفيزات الجبائية التي تمنحها تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية نذكر منها:

1.الأهداف الاقتصادية: يؤدي وضع التحفيزات الجبائية من طرف الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية يذكر منها[1]:

- تنمية الاستثمار من خلال تخفيض العبء الضريبي مما يؤدي الى نقص التكاليف التي تتحملها المؤسسة المستفيدة من التحفيز مما يجعلها تستثمر الوفورات الجبائية.
- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لسير عملية الإنتاج وذلك في المراحل الاولى لحياة المؤسسة الخاصة.
- تشجيع المشاريع التي تحقق تكاملا اقتصاديا.
- توجيه الاستثمارات نحو الانشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.
- تشجيع المشاريع التي توفر مناصب شغل.
- تحصيل ايرادات اضافية مرتبطة بتطوير الصادرات كنتيجة لمساعدة العمليات الانتاجية التي تهدف الى تصدير السلع خارج قطاع المحروقات.
- زيادة ايرادات الخزينة مستقبلا فتنمية الاستثمار تؤدي بالضرورة الى تنوع النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى اتساع الوعاء الضريبي وهذا يؤدي الى زيادة الحصيلة الجبائية.

[1] رمزي حموش، زهية علاش، **ملتقى علمي وطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الراهنة** والمستقبلية، جامعة يحي فارس، المدية، 16 ديسمبر 2019.

شكل رقم (01). آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة

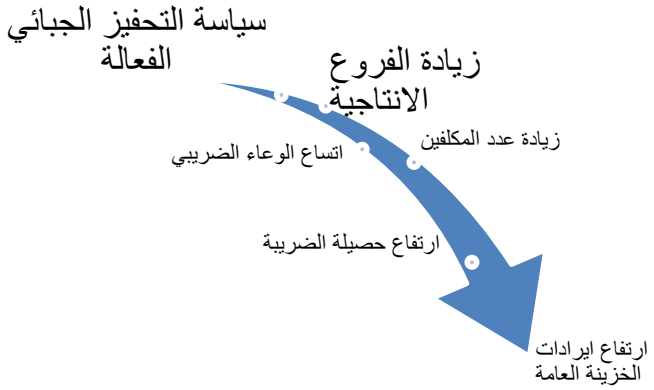

المصدر: عبد الحق بوقفة، دور التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة فارس يحيى فارس المدية، 2009/2008 ص: 21.

2.الأهداف الاجتماعية: يهدف التحفيز الجبائي من الناحية الاجتماعية إلى عدة نقاط أساسية نذكر منها[1]:

- خلق مناصب الشغل وهو رهان بالغ الأهمية لدى الدول النامية عن طريق تشجيع خلق مناصب الشغل وذلك بمنح تحفيزات جبائية للمؤسسات الخالقة لمناصب الشغل، كما يمكن استخدام التحفيز الجبائي لتحقيق التنمية الاجتماعية وتخفيض الفقر، حيث أن أغلب الدول المانحة للتحفيز الجبائي تسعى لمساعدة بعض المستثمرين عن طريق تخفيف العبء الجبائي بهدف تحقيق نفس أهداف المساعدات المباشرة.
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها لتقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصاديا، وهذا من أجل القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط لاستقرار السكان.
- معظم التشريعات الضريبية تسمح بالإعفاء الضريبي لمدخول التي تقل عن مستوى معين، فالاقتطاع الجبائي لا يقتطع من هذا الدخل لأنه لا يصل إلى هذا الحد وهذا ما يحقق عدالة في عملية الاقتطاع من المكلفين بالضريبة.

الفرع الرابع: أشكال التحفيزات الجبائية

تتخذ التحفيزات الجبائية أشكالا متعددة منها ما هو متعلق بالاستثمار، وما هو متعلق بالتشغيل، وما هو متعلق بالتصدير.

[1] عبد الحق بوقفة وآخرون، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ وبالصوف، ميلة، المجلد 04، العدد 02، سنة 2018 ص 201.

1.التحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار:

تأخذ التحفيزات الجبائية المتعلقة بالاستثمار عدة أشكال منها: الإعفاءات الجبائية، التخفيضات الجبائية أو في شكل إجراءات ضريبية تقنية، ويختلف شكل التحفيز حسب الهدف المراد تحقيقه، يمكن تقسيمها إلى:

1.1.الإعفاء الجبائي: هو عدم فرض الضريبة عمل دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم، وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[1].

ومن خلال التعريف نلاحظ أن الإعفاء يأخذ شكلين[2]:

أ. إعفاء دائم: هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم طوال حياة المشروع، وتمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محددة وتكون موجهة لمناطق وفئات معينة.

ب. إعفاء مؤقت: وهو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب والرسوم لمدة معينة من حياة المشروع، وتختلف هذه المدة من بلد لآخر حسب النظام الضريبي وقوانين الاستثمار ويهدف إلى تشجيع المؤسسات حديثة التكوين وتخفيف العبء الضريبي عليها حتى تتمكن من الانطلاق الصحيح في ممارسة نشاطه.

2.1.التخفيضات الجبائية: وتعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها، التخفيضات الممنوحة لتجار الجملة على الرسم على النشاط المهني نظير التزامهم تقديم قائمة بالزبائن المتعامل معهم والعمليات التي تم إنجازها معهم لصالح مصلحة الضرائب[3].

3.1.إجراءات ضريبية تقنية: يقصد بالإجراءات الضريبية ذات الطابع التقني، المعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، ويترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيض العبء الضريبي من بينها[4]:

أ. نظام الاهتلاك: ويعرف الاهتلاك بأنه الإثبات المحاسبي للنقص الذي يحدث بفعل الاستخدام أو عامل الزمن، ويمكن لهذا النظام أن يؤثر على مقدار الضريبة الذي يتحمله المكلف بالضريبة وتوقيت دفعها ويعتبر الإهتلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال المخصصات السنوية، التي يتوقف حجمها على النظام المرخص استخدامه (ثابت، متزايد، متناقص) . وكلما كبر حجم هذه المخصصات، وتسارع في

[1] عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 119.

[2] زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد 17، 2017، ص 114.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، 2005، ص 174.

[4] زينات أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 24.

بداية حياة الاستثمار، خاصة في فترات التضخم، كلما اعتبر امتيازا لصالح المؤسسة، إذ بفضله تتمكن من تجديد استثماراتها ودفع ضرائب أقل، فضلا عن كون الاهتلاك عنصرا أساسيا من عناصر التمويل الذاتي للمؤسسة.

ب. إمكانية نقل وترحيل الخسائر: وتشكل هذه التقنية وسيلة لامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيق خسائر خلال سنة معينة، وهذا بتحميلها على السنوات اللاحقة حتى لا يؤدي إلى تآكل رأس مال الدولة.

ج.المعدلات التمييزية: يقصد بها تصميم للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.

2.التحفيزات المتعلقة بالتصدير:

تكون الحوافز الجبائية في إطار التصدير كما يلي:[1]

1.2.التخفيض في الضرائب على الدخل: حيث يمكن للمؤسسات التي تصدر منتجاتها الاستفادة من إعفاء كلي على دخلها الناتج عن التصدي، إذا توفرت بعض الشروط سواء من ناحية طبيعة المنتوج أو على أساس الصادرات.

2.2.التخفيضات من الحقوق الجمركية: مثلما يكون الحال بالنسبة لتشجيع الاستثمار بإعفاء من الحقوق الجمركية يمكن منح المستورد تخفيضا على المواد الأولية والتجهيزات الضرورية التي تدخل مباشرة في إنتاج المنتجات والسلع التي يتم تصديرها.

3.2.التخفيض في الرسم على القيمة المضافة: معظم دول العالم تفرض ضرائب على القيمة المضافة على المبيعات ورقم الاعمال، تعفى من دفع هذه الضرائب عندما تكون بصدد عملية تصدير، وقد تشمل الضرائب على الآلات والمواد الأولية التي تدخل مباشرة في الإنتاج الموجه للتصدير.

3.التحفيزات المتعلقة بالتشغيل:

يقصد بالتشغيل توفير عدد من الوظائف ومناصب العمل في شتى ميادين النشاط الاقتصادي

ومختلف مستويات العمل بالشكل الذي يلبي أكبر عدد من الطلبات للقوة العاملة، ويأخذ التحفيز الجبائي المتعلق بالتشغيل الأشكال التالية[2]:

1.3.التخفيض على أساس عمل شخص مشغل: وحسب هذا الشكل فإنه يتم تخفيض جزء معين من الدخل أو الربح الخاضع للضريبة، حسب كل شخص أو منصب شغل تحدثه المؤسسة، وهذا وفقا لمعايير وشروط يحددها

---

[1] شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها و مساهمتها في تحسين سير المؤسسة**، دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع السوناطراك، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، سنة 2003-2004، ص 170 ص171.

[2] يحي لخضر، **دور التحفيزات الجبائية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006-2007، ص 24.

القانون، وقد يكون هذا التخفيض عبارة عن اقتطاع مبلغ ثابت من الدخل الخاضع للضريبة، أو عن طريق إتباع سلم يتناسب طرديا مع عدد المناصب المحدثة.

2.3.التخفيضات الضريبية للصناعات ذات الكثافة العمالية: وحسب هذا الشكل فإن للصناعات ذات الكثافة العمالية إمكانية المفاضلة في معدل الاقتطاع الذي يطال دخول المؤسسات على أساس نسبة رأس المال واليد العاملة، فالمفاضلة تكون في تخفيض المعدل الضريبي على المؤسسات ذات الكثافة العمالية ورفعه بالنسبة للمؤسسات ذات الكثافة في رأس المال، كما تمنح امتيازات على الأرباح المعاد استثمارها الموجهة إلى استثمارات تحتاج إلى أيدي عاملة.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول التصدير

تناول الفكر الاقتصادي العديد من الآراء والأفكار، التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة و اعتبرته من بين أهم مقومات وأسس النمو، من خلال تحفيز الطلب وتشجيع الادخار و تراكم المال، لأن الصادرات هي سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول أجنبية تزيد من موارد النقل الأجنبي المهمة لعملية التنمية، وهي بهذا الشكل تعد مصدرا تمويليا مهما لأي بلد، و بالمفهوم الكينزي **تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية**[1]، و تغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي.

للإلمام أكثر بموضوع الصادرات، اشتمل هذا المبحث على المفاهيم الأساسية المرتبطة بها، بدءا من مفهوم التصدير وأهميته وأهدافه، أنواع الصادرات وصولا إلى إستراتيجية التصدير.

الفرع الأول: مفهوم التصدير

تعددت الصيغ المختلفة لتحديد مفهوم التصدير لذا سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر بعض منها على مستويات مختلفة وصولا إلى استخلاص مفهوم شامل[2]:

على مستوى المؤسسة: "هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الاعوان الخارجية".

على المستوى الوطني: "هو عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني من نقص في الإنتاج وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية".

[1] Samir haddad pratical studies in business english and letter writing edition Jordan book centre 1995 p 139.

[2] إبراهيم بالقبلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2009-2008، ص 88.

على المستوى الدولي: " التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤذي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما ".

ولعل أفضل تعريف لمعنى التصدير هو ذلك الذي قدمه الدكتور **فريد النجار**، إذ جاء فيه أن

"التصدير يعني قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية، ومعلوماتية و مالية و سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخري، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار و فرص عمل، و التعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة و غيرها[1]."

من خلال جملة هذه التعاريف يتضح أن التصدير تعبير عام، فهو لا يقتصر على بيع السلع والمنتجات ذات المنتج المحلي سواء كانت مواد أولية أو سلع وسيطة أو نهائية وخدمات إلى دول العالم، فتعبير التصدير لا يقتصر على تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة أو الدولة إلى الأعوان الخارجية أو إلى الدول التي تعاني نقصا في الإنتاج، وإنما يمتد ويتناول تصدير رؤوس الأموال.

الفرع الثاني: أهداف التصدير وأهميته

أهم هدف من وضع سياسة تصديرية خارج المحروقات في الجزائر هو فتح المجال أمام مختلف السلع والخدمات التي تتمتع بها الدولة، بهذا يعتبر التصدير ضرورة حيوية واضحة للغاية لذلك نجد فيه عدة فوائد يمكن حصرها فيما يلي[2]:

1.خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب عديدة من الدول، فقد تمكنت دول شرق آسيا من خلق فرص عمل جديدة للرفع من معدل النمو باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة.

2.إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تلعب الصادرات دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، بالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.

3.جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض

[1] فريد نجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار القباء، القاهرة، 2002، ص 15.

[2] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2013، ص 82-81.

باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة الصادرات الخدمية والسلعية.

4.تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص جديدة، وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد.

الفرع الثالث: أنواع الصادرات

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة (VISIBL) وصاد ا رت غير منظورة (INVISIBLE)وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة خارج البلد المنتج لها أو بصفة دائمة، يمكن شرحها بإيجاز على النحو التالي:

1.الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل :القمح، السيارات ...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها[1].

2.الصادرات غير المنظورة : و هي الخدمات التي يؤديها الأفراد والمؤسسات للأجانب ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الأجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج[1].

3.الصادرات المؤقتة : وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها ومن جملتها:

- المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- مواد وأجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج.
- إرسال أجهزة أو آلات لإصلاحها في الخارج.

[1] كمال بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية للتمويل**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 28.

4.الصادرات النهائية: وهي تلك السلع و الخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه التعاقدية مع المستورد[1].

الفرع الرابع: استراتيجية التصدير

إن مختلف الشركات والمؤسسات قبل أن تقوم بتصدير منتجاتها يتعين عليها إتباع طرق معينة لتوسيع نشاطها الإنتاجي، وذلك بإيجاد فرص جديدة لتصريف هذه المنتجات والبحث عن الأسواق للتصدير وذلك بمختلف الأساليب الممكنة، والتي تراها مناسبة للقيام بالعملية.

1.**تعريف استراتيجية التصدير:** وهي تعني أسلوبا علميا تعتمد عليه المؤسسات المصدرة لفرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية في الأسواق الخارجية، وذلك باتخاذ عدة وسائل وتدابير مختلفة، وأن اختيار استراتيجية أو عدة استراتيجيات يرتبط كليا بالهدف المراد تحقيقه، وغالبا ما يحدث الجمع بين الكثير من الاستراتيجيات ويمكن إيجاد في هذا المجال نوعين منها[3]:

1.1.استراتيجية النمو المعتمدة على المنتج: في هذه الحالة تسعى المؤسسة لتحقيق هدف اختراق عدد كبير من الأسواق بمنتج واحد ويتم ذلك عن طريق:

- تحديد منتج أساسي للمؤسسة.
- تسويق المنتج في السوق المحلي وتعميمه وطنيا ثم دوليا.
- تكييف المنتج حسب متطلبات الأسواق الخارجية.
- تعديل المنتج وتنميته بالطرق التقنية.

2.1.استراتيجية النمو المعتمدة في الأسواق: تقوم المؤسسة ضمن هذه الاستراتيجية بمراقبة سوق معينة من حيث المنتج المعروض فيها، والذي هو من نفس النوع الخاص بالمؤسسة، كذلك تعمل على مراقبة سعره وكمياته. شكل رقم (02). يوضح استراتيجية التصدير.

[1] سمير حداد، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[3] قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية و قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر للفترة الممتدة 1978-2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007-2008، ص15.

الشكل (02): استرتيجية التصدير

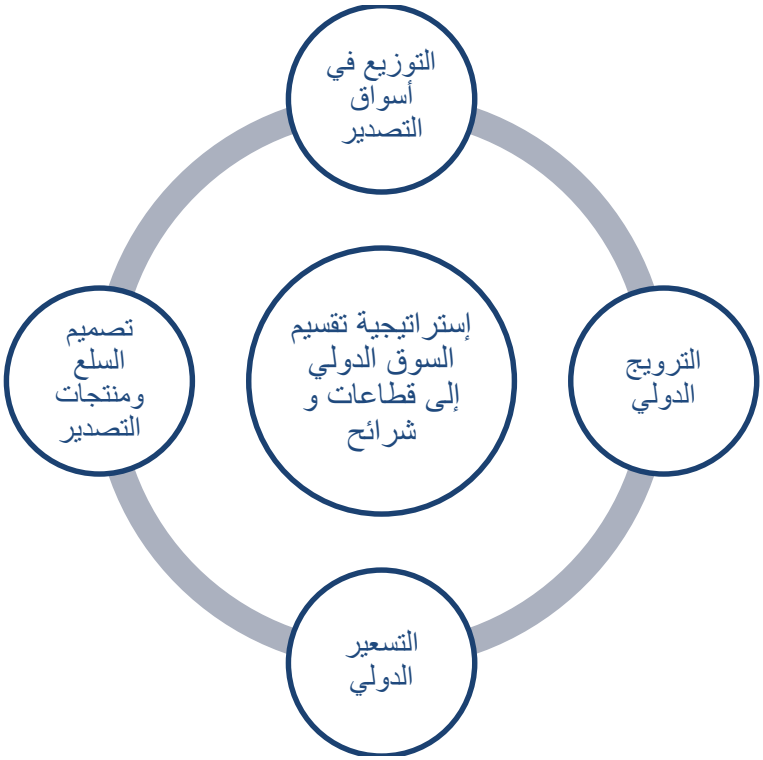

المصدر: فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية، الدار الجامعية–الاسكندرية، مصر، 2007، ص123.

المبحث الثاني: دور التحفيزات الجبائية لدعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

في هذا المبحث سيتم تناول كل من نظام الامتيازات الجبائية والأجهزة المانحة له في الجزائر وأثر التحفيزات الجبائية في دعم التنويع الإنتاجي، ثم الاستراتيجية المعتمدة في الجزائر لدعم نمو الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: نظام الامتيازات الجبائية في الجزائر وأهم الأجهزة المانحة له

تعد التحفيزات الجبائية إحدى أدوات السياسة الجبائية التي تعتمد علة الجباية كآلية أساسية لإحداث آثار مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها ومن بين هذه الصور نجد نظام الامتيازات الجبائية وأهم الأجهزة المانحة للتحفيزات الجبائية.

الفرع الأول: نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة فى الجزائر

لقد اتسم النظام الجبائي الجزائري إلى غاية 1992 بعدم الاستقرار، وقد مثلت سنة 1993 فى الجزائر سنة التحول الصريح نحو اقتصاد السوق من الناحية التشريعية والقانونية، حيث تم إقرار فى هذه السنة العديد من القواعد القانونية والنصوص التشريعية التى رسخت سياسة تحرير الاقتصاد المعلن عنها منذ نهاية الثمانينات.

ولقد صدر سنة 1993 نصان تشريعيان الأول يكمل ويغير قانون التجارة الصادر عن سنة 1990 والثاني هو المرسوم التنفيذي 93\12 المتضمن لقانون الاستثمار، وظهرت الامتيازات الجبائية ابتداء من هذا المرسوم كعامل مهم في تشجيع الاستمارات المنتجة بصفة عامة والاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام والامتيازات الواردة في قانون النقد والقرض، وكذا فيما يخص عدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين وبين الاستثمار العام والخاص، و تهدف الامتيازات التي تضمنها المرسوم التنفيذي 93\12 إلى ما يلي[1]:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف التعقيدات السابقة وتقديم ضمانات وامتيازات جبائية وجمركية.
- التأكيد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- إنشاء هيئة وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات كجهاز إداري يشرف على توجيه ودعم المستثمرين ومتابعتهم، بالإضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث لاستغلال فرص التعاون والشراكة في المجالات التقنية والمالية وكذا العمل على التعريف بفرص وفوائد الاستثمار من خلال الندوات والمؤتمرات.

[1] بابا عبد القادر، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 02 سبتمبر 2014، ص 11-34.

1.الامتيازات الضريبية للاستثمارات المنتجة

تتسم قوانين المالية بالتغيير باستمرار كل سنة مالية، فقد تم إلغاء كل الأحكام السابقة وتناول صورة مباشرة للامتيازات الجبائية ضمن الأمر 03\01 وتعديله ضمن الأمر 01\10 والذي ثبتت فيه عدة امتيازات إضافة إلى تعديله عدة قوانين المالية، والذي يوضح في نظامين هما[1]:

1.1. الامتيازات الجبائية التي تخص النظام العام: وتخص فترتي الإنجاز والاستغلال، على النحو التالي:

أ. فترة الإنجاز: وتقدم فيها مجموعة من الإعفاءات منها:

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية ويعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في هذا الاستثمار، (يكون إعفاء كلى أو جزئي للضريبة العقارية لفترة 10 سنوات، كما يعتمد على مكان توطين المشروع).
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على السلع المستورة الغير المستثناة المستوردة أو المحلية و التي تدخل مباشرة فى الاستثمار(في بعض الهيئات تنمح تخفيض5%).
- الإعفاء من الرسم على القيمة (TVA) المضافة للسلع والخدمات غير المستثناة والتي تدخل مباشرة فى الاستثمار.
- الإعفاء ضريبة عقود التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب. فترة الاستغلال: وحسب المادة 142 من القانون الضرائب المباشرة، في إطار، أجهزة الدعم الممنوحة للنشاطات يتعين إعادة استثمار 30% من حصة الامتيازات الموافقة لإعفاءات والتخفيضات في أجل 4 سنوات (كشرط لمنح الإعفاء).

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS .

بالإضافة إلى:

- استفادة المستثمر من مزايا النظام العام لتعهد كتابي بإعطاء الأولوية للمنتجات والخدمات المحلية الجزائرية، وذلك لترقية المنتجات على حساب الأجنبية.
- الإعفاءات من القيمة المضافة تشمل إلا المقتنيات المحلية والوطنية، باستثناء السلع التي لا يوجد مثيلاتها في الوطن.

[1] عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص 195.

- مدة الإعفاء في فترة الاستغلال يتراوح من سنة إلى 3 سنوات، مع إمكانية تمديدها 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب عمل عند انطلاق المشروع.

2.1.الإمتيازات الجبائية التي تخص النظام الاستثنائي: وتتمثل أساسا في:

1.2.1.المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة: تستفيد من نفس الامتيازات الممنوحة في النظام السابق مع بعض الإضافات:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة تشمل كل السلع التي تدخل مباشرة في الاستثمار سواءً كانت خاضعة للضريبة أم لا.
- الإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة لكل السلع المستوردة التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

2.2.1.الإستثمارات المنجزة في المناطق التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني:

أ. فترة الإنجاز: وتكون مدة أقصاها 5 سنوات، وتشمل ما يلي: [1]

- إعفاء من الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناء سواء عن الإستراد أو السوق المحلية للسلع والخدمات الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليه.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

ب. فترة الاستغلال: وتكون أقصاها لمدة 10 سنوات إبتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائي:

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS.

ومبلغ عمليات البيع والنقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير، بما في ذلك كافة عمليات.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ابريل 2017 Andi

2.الإمتيازات الممنوحة لعمليات التصدير.

تستفيد المؤسسات التي توجه منتوجاتها إلى التصدير من المزايا الاتية[1]:

1.2.في مجال الرسم على القيمة المضافة

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (المادة 13 من ق.ر.ر.أ).
- تستفيد المشتريات أو البضائع المستوردة والمحققة من قبل مصدر والمخصصة إما للتصدير أو لإعادة تصديرها على حالها أو لإدخالها في صنع السلع المعدة للتصدير وتكوينها وتوضيبها وتغليفها وكذلك الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2.2..في مجال الضرائب المباشرة

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات للعمليات المدرة للعملة الصعبة ولاسيما عمليات البيع الموجهة للتصدير وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير.

يمنح هذا الإعفاء على حصة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ويشترط تقديم وثيقة تثبت دفع الإيرادات على مستوى بنك مقيم في الجزائر.

لا يمكن أن يستفيد من هذا الإعفاء، قطاعات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك.

الفرع الثاني: أهم الأجهزة المكلفة بمنح التحفيزات الجبائية في الجزائر

تسعى بعض الهيئات المكلفة في الجزائر وباستخدام الامتيازات الضريبية للتأثير على الاستثمار وزيادة الطاقات الإنتاجية ومن أهم الوكالات نجد:

1.**الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب** ANSEJ

وتعتبر بمثابة الدعامة الجديدة للاقتصاد الوطني، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 226/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تعتبر هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومن أهم ما تسعى لتحقيقه[2]:

- ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة.

[1] مديرية الضرائب العامة www.mfdji.gov.dz

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96\256، العدد 52 الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996 مادة 1.

- خلق النشاط والثروة.
- خلق فرص عمل مستدامة.
- ضمان استدامة المشاريع التي تم إنشاء عمل تجاري أو تمديد نشاط من الأعمال القائمة.

تهتم الوكالة بتوسيع نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا اهتمت بدعم الاستثمارات المصغرة، حيث وضعت سلسلة من القرارات بمقتضى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد سنة 2011 من بينها مجموعة من الامتيازات والتسهيلات الممنوحة والمنصوص عليها في إطار قوانين المالية.

وتستفيد المؤسسة ضمن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من الامتيازات الجبائية وهي كالتالي:

1.1.مرحلة إنجاز المشروع: والتي تطبق في هذه الحالة:

- معدل مخفض 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في الإنجاز.
- تمنح إعفاء من حقوق التسجيل على عقود التأسيس ومن دفع رسوم نقل الملكية.

12. مرحلة استغلال المشروع: يتضمن إعفاءات:[1]

- الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 3 سنوات، أو 6 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب.
- الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ.
- إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 3 سنوات.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة من تخفيض جبائي بـ:
  - 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الاخضاع الضريبي.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي.

2.المجلس الوطني للاستثمار CNI

وهو جهاز استراتيجي للدعم والتطوير ويشرف عليه رئيس الحكومة ويقوم باقتراح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها بالنسبة لاقتصاد إضافة إلى اقتراح تدابير تحفيزية مسايرة للتطورات الملحوظة، ويقترح على الحكومة كل

[1] الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التمويل الثلاثي في إطار إنشاء مؤسسة مصغرة على الموقع الالكتروني www.ansej.org.dz

القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار، كما يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة للتمويل والتطوير[1].

كما أن المجلس يعالج كل المسائل التي ترتبط بتنفيذ الامر 01-03.

3.الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

الذي يتكفل بجهاز الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة والذين فقدوا وظائفهم لأسباب اقتصادية لشهر واحد، الحد الأقصى للمشروع لا يتجاوز 10 مليون دينار وتقوم بمرافقة أصحاب المشروع أثناء مراحله ووضع مخطط الأعمال إضافة إلى المساعدات المالية والمزايا الضريبية والتأهيل العلمي.

4.الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تأسست بمقتضى المرسوم التنفيذي 05-165 بتاريخ 03 ماي 2005، وفق المرسوم التنفيذي رقم 17-100 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وتسييرها، تمثل مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين من بين مهامه منح المزايا وتسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

تكلف الوكالة بما يأتي[2]:

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- تقديم المساعدة ومرافقة المشروع في كل مراحله.
- تسجيل ومتابعة تقدم المشاريع، واعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- تسيير المزايا طبقا لأحكام قانون مالية 2016، والمتعلق بحافظة المصرح بها قبل تاريخ نشر هذا القانون.

[1]- أحمد سمير، **دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر** الكتب الالكترونية، على الموقع الالكتروني: www.mam.boks.com.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، للمرسوم التنفيذي رقم 17\100، العدد الصادر 16 بتاريخ 8 مارس 2017، المادة 3.

ويهدف المرسوم التنفيذي رقم هذا القانون 17-101 والمطبق إلى تحديد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفية تطبيقها، فيقصد بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إطار إنجاز الاستثمار، لحاجات تطبيق هذا المرسوم حسب المادة 2، من أحكام عامة ما يأتي[1]:

- كل الممتلكات المنقولة أو العقارية، المادية أو غير المادية، للمقتناة أو المستحدثة، الموجهة للاستعمال المستديم بنفس الشكل بغرض التكوين أو التطوير أو إعادة التأهيل للنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات التجارية.
- كل خدمة مرتبطة باقتناء أو إنشاء السلع الموجهة للنشاطات الإنتاجية.

وتقدم الوكالة مجموعة من الامتيازات والتي نص عليها قانون المالية:

- إعفاءات من الحقوق الجمركية والرسوم المعنية ضمن مرحلة الإنجاز والاستغلال ولمدة 3 سنوات في إطار النظام العام.
- أما فيما يخص النظام الاستثنائي تمنح المزايا للمناطق التي تستدعي تنميتها وفق قوانين المالية إعفاء 10 سنوات في مرحلة الاستغلال وبالنسبة للاستثمارات التي تقع في مصلحة الاقتصاد الوطني تمنح إعفاء لمدة أقصاها 5 سنوات بعنوان الإنجاز و10 سنوات بعنوان الاستغلال، زيادة على المزايا الممنوحة يمكن أن يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية وفقا للتشريع المعمول به.

5. الشبابيك الوحيدة اللامركزية

تم إنشاء الشبابيك الوحيدة اللامركزية على المستوى الوطني لتشمل الإيرادات والهيئات العمومية المعنية وممثلين محليين للوكالة، ومن بين الإدارات والهيئات المعنية بالامتيازات الموجودة في الشباك[2]:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، المادة 02.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 07 والمعدلة من أحكام المادة 23، للمرسوم التنفيذي 06\ 356.

الجدول رقم (01): الهيئات و الادارات المعنية بالإمتياز

الهيئات	الخدمات
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	إعلام، توجيه، منح الامتيازات.
مديرية الجمارك	الإعلام حول التنظيم الجمركي.
مديرية الضرائب	مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح الامتياز.
مديرية الشغل	تسليم رخص العمل لأجانب. إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل.

المصدر: يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة 2006، ص 125.

كما يضم الشباك المنصب على مستوى الولاية وحسب المرسوم التنفيذي رقم 17-101 المراكز الأربعة:

- مركز تسيير المزايا.
- مركز استيفاء الإجراءات.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية.

أنشأت من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين، وذلك من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين وأصحاب المشاريع المنتجة المحليين والأجانب.

المطلب الثاني: أثر التحفيزات الجبائية في دعم التنويع الإنتاجي

يشكل التحفيز الجبائي العنصر الحيوي والتحفيزي الذي يهدف إلى تشجيع الادخار أو الاستثمار على النحو الذي يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية ويعتبر التنويع الإنتاجي أول خطوة نحو تنويع الصادرات.

الفرع الأول: تعريف التنويع الإنتاجي

يعرف التنويع الإنتاجي على أنه: "عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيساهم فى رفع معدلات النمو في المدى الطويل"[1].

الفرع الثاني: أهم قواعد التنوع الانتاجي

ويشترط فيه توفر قاعدتين أساسيتين هما[2]:

القاعدة الأولى: وتعتمد على الفوائض التي يمكن من خلالها تنويع الاقتصاد أو القطاع أو النشاط، فمثلا كان للوفرة النفطية في بلدان الخليج العربي دور مهم في تنمية مصادر الدخل البديلة ومن البديهي أن تؤدى هذه الثروات التي لديها إلى تحقيق تراكم للفوائض المالية، غير أن الأمر المهم هنا هو تأثير هذه الفوائض فى قدرات البلدان من خلال شكلان أولهما مباشر يتعلق برفع القدرة المالية بالاعتماد على بدائل للثروات في توليد الناتج المحلي، أما الأثر الثاني فهو غير مباشر ويتصل بتأثير الفوائض فى رفع قدرات المستثمرين المحليين.

القاعدة الثانية: قاعدة الموارد، وتنصرف على مدى توفير الموارد المادية والبشرية والتقنية التي يمكنها تحقيق مستوى فعال وحقيقي من التنويع، باعتبارها ذات شأن عال فى تحقيق الأرضية المناسبة في المستقبل للحد من الاعتمادية على المورد الريعي ورفع درجة تنويع القاعدة الإنتاجية.

الفرع الثالث: عوامل نجاح عملية التنويع الإنتاجي

لقد ركزت معظم الدول الناجحة فى هذا المجال بتقديم حوافز وامتيازات لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة فى اكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظائف في هذه المجالات، بالإضافة إلى التركيز على إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ مواتي لممارسة الأعمال، وقد كان على هذه الدول القيام بما يلي:[3]

1.**الإستثمار في التجمعات الصناعية عالية الإنتاج:** أوضحت التجربة المبكرة لكل من ماليزيا و المكسيك و إندونيسيا أن إحلال الواردات أو الاعتماد على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة أسفر عن وجود شركات تتسم

[1] زهية لموشي، الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي في الجزائر، مجلة علمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 11، المجلد 04، 2018، ص 11.

[2] زهية لموشي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] المرجع نفسه، ص 13.

بعدم الكفاءة و محدودية النطاق المتاح لتحسين الدخل و الإنتاجية، و مع قيام هذه الدول بتغير منهجها و الذى كان يعتمد فى الأساس على قاعدة تكنولوجية منخفضة، تمكنت من زيادة تطوير حجم صادراتها عن طريق التركيز على تجمعات صناعية محددة أدت إلى النهوض بمستوى التكنولوجيا و استخدمت دعم الصادرات و الشركات بين القطاعين العام و الخاص بمختلف أشكال الدعم منها تقديم امتيازات ضريبية وذلك من أجل إقامة شركات جديدة.

2.إنشاء روابط أفقية ورأسية تقوم على التجمعات الصناعية: يمكن أن يؤدي إنشاء شبكات للموردين المحليين حول صناعات التصدير القائمة على زيادة إمكانات التوظيف فى قطاع معين، وإن كان يتعين أكثر الاهتمام بكفاءة القطاعات ذات المصادر المحلية ومراعاة ألا يؤدي وجودها إلى فقدان التنافسية، وقد دخلت ماليزيا مجال إنتاج المطاط وزيت النخيل والأنشطة المتممة له من أجل إقامة صلات مع بقية قطاعات الاقتصاد والنهوض بالقدرات البحثية والتكنولوجية، أما المكسيك فقد أنشأت روابط حول صناعة السيارات.

3.إستخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز نقل التكنولوجيا: فى الثمانينات من القرن الماضي بدأت إندونيسيا تجذب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء مناطق حرة، وتقديم الحوافز الجبائية وتخفيض القيود الجمركية والحواجز الجمركية، وتم تنفيذ سياسات مماثلة فى ماليزيا والمكسيك، وساهم الانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي سهل عملية تطوير قطاع السيارات.

4. استخدام دعم الصادرات والحوافز الجبائية وتوفير سبل التمويل لتيسير المخاطرة على رواد الأعمال: لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمثل الدخول فى قطاعات جديدة خطوة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لشركات القطاع الخاص، ويمكن أن يقدم دعم الصادرات والامتيازات الجبائية بعض المساعدة فى تخفيف المخاطر على رواد الصناعات والأعمال، بالإضافة إلى ذلك يمكن تخفيف المخاطر من خلال عمليات التمويل والدعم من بنوك التنمية وصناديق الاستثمار، وهيئات تشجيع الصادرات.

5.الإستثمار فى تكوين وتدريب العمالة الماهرة: حيث يتطلب إنشاء تجمعات صناعية وجود رأسمال كافى ومهارات بشرية تتناسب مع احتياجات كل قطاع، فعلى سبيل المثال ركزت ماليزيا والمكسيك على تدريب العمالة وتعزيز مهارات وذلك برعاية جهات أجنبية متمكنة وذات كفاءة عالية وبمرور الوقت بدأت تحصد ثمرة هذا الاستثمار حيث تمكنت من تكوين قوة بشرية عاملة عالية المهارات.

لذلك ومن أجل الوصول إلى النتائج فعالة من خلال تنويع الاقتصاد الوطني لا بد من السير نفس النهج الدول التي حققت نجاحات مهمة على مستوى مختلف القطاعات وقد كان للامتيازات الجبائية الممنوحة دورا مهما في ذلك، لذلك آثرنا في هذه الدراسة على ضرورة تسليط الضوء على نظام الامتيازات الجبائية الممنوحة في الجزائر ودوره في تشجيع عملية التنويع الإنتاجي الوطني.

المطلب الثالث: استراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج المحروقات

إن ترقية الصادرات خارج المحروقات تبقى من التحديات الكبرى التي تواجهها السلطات العمومية الجزائرية، لهذا عملت على تسطير مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساهم في النهوض بهذا القطاع، فهذا التفكير الجديد كان نتيجة الأزمة البترولية سنة 1986 أين انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له مما أجبر الدولة بأن تهتم بتحسين أداء الاقتصاد الوطني في إطار محدد ألا وهو القطاع الغير نفطي، وفي هذا الخصوص لجأت الدولة الجزائرية إلى عدة استراتيجية وهي كالتالي[1]:

1.إستراتجية تحرير التجارة الخارجية

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية بعد أزمة 1986 قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدرجية في إطار برنامج يسمى بالتعديل الهيكلي سنة 1986 حيث حمل هذا البرنامج في طياته سلسة من التدابير الهادفة إلى استعادة التوازنات الكلية والجزائية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الاقتصاد الجزائري، فتعهد السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدبير هو بمثابة مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقدي الدولي حيث تتمثل التدبير برنامج التعديل الهيكلي في ما يلي :

- تخفيض عجز الميزانية.
- تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية العامة.
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار، المحروقات في الجزائر
- التحرير التدرجي للتجارة الخارجية.

2.استراتيجية سعر الصرف وتخفيض العملة

إن اعتماد السلطات النقدية على استراتيجية سعر الصرف كان الهدف من ورائها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية لسنة 1986 وذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعديل سعر الصرف العملة الوطنية، بما يتناسب والإنتاج الوطني.

3.استراتيجية الإصلاح النقدي والضريبية الجمركية

فيما يخص بالإصلاح النقدي أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل، وذلك من أجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير، أما الإصلاح الضريبي فتميز بالثقل والتعقيد في فترة احتكار الدولة للتجارة

[1] مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة ماجستير اقتصاد دولي، وهران، 2012\2011، ص 209.

الخارجية حيث كان من الصعب التحكم فيه وتسييره خاصة بعد تعدد في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة.

4 .استراتيجية تكوين إطار مؤسساتي

بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة مسبقا من قبل السلطات العمومية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، قد عملت على تشجيع القطاع العام والخاص عن طريق خلق إطار قانوني تعمل على تنفيذه مؤسسات جديدة استحدثتها الدولة.

5.استراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد المحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية، فهي تعتبر من أحد الاستراتيجيات لتحقيق التنمية في الجزائر، خاصة بعد تدهور القطاع الاقتصادي و عجزه عن تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل الانفتاح الاقتصادي و تبني سياسة الاقتصاد الحر، ما دفعها تبني سياسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمن مختلف سياسات التشغيل المتبناة، فاتخذتها الحكومة كاستراتيجية فاعلة لما لها من مؤهلات و مزايا يذكر قدرتها على المساهمة في التنوع الاقتصادي، ، خلق ثروة، و الحد من الواردات و كذا تعزيز الصادرات[1].

6.استراتجية الاندماج في الاقتصاد العالمي

لقد سطرت الدولة الجزائرية سلسلة من الاستراتيجيات لإرساء سياسات عمومية تعمل على ترقية الصادرات، غير أنها لم تتمكن من الوصول إلى هدفها المنشود بفعل عدم مرونة جهازها الإنتاجي الصناعي، وبذلك كان لابد على الجزائر أن تفكر في استراتيجية.

7.استراتيجية دعم المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، وأحد الركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تساهم المؤسسات الناشئة في التنمية المحلية وتحقيق القيمة المضافة، ترقية الاقتصاد الوطني والتخلص من

[1] مروة صوار، زبير عياش، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الشمول المالي للفترة2017-2021**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام بواقي، العدد 03، المجلد09، الجزائر، 2022، ص 09.

[2] سلطاني سمير، بوشيخي عائشة، **التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، العدد 01، المجلد 03، الجزائر، 2022، ص 14.

[3] تقرير حصة تلفزيونية، الحوار الجزائرية ElhiwarDZ تاريخ الاطلاع 21-04-2022، على 20:00.

الاقتصاد الريعي والاتجاه نحو تنويع الصادرات وزيادة العائدات من خلال إنشاء صندوق استثماري للتمويل والدعم، وضع إطار قانوني خاص للشركات الناشئة، إعفاءات جبائية تصل ل (5) سنوات، تعميم الدفع الإلكتروني...الخ.[2]

8.الرقمنة

وذلك لأنها تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية وتعزيز التنافسية لتحفيز نمو الاقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية الرقمية وتوسيع استخدام التكنولوجيا، حيث يمكن من تحفيز وتعزيز الاستثمار ومساهمتها في تحسين الخدمات الحكومية وتسهيل الوصول إلى المواطنين والشركات وتعزيز التواصل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية.[3]

المبحث الثالث: أدبيات تطبيقية حول التحفيزات الجبائية و التصدير

يوجد العديد من المكونات الأساسية التي تتكون منه الأبحاث والدارسات باختلاف أنواعها، مثل المقدمة والأهداف والأهمية ومجموعة من العناصر الرئيسية، ويمكن أن يتم توضيح الآلية التي تمر بها عملية تلخيص الباحثين للدراسات في الأبحاث كما يلي:

المطلب الأول: دراسات سابقة حول موضوع الدراسة

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى بعض الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية التي لها علاقة بموضوع دور التحفيزات الجبائية لدعم نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ويذكر منها:

الفرع الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من بين الدراسات باللغة العربية التي لها علاقة بموضوع دور التحفيزات الجبائية لدعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر نذكر منها:

الدراسة الأولى: زينات أسماء، تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على نشاط الاستثمار، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2018\2019

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تقييم فعالية التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار في الجزائر.
- تحديد نقل التكاليف الجبائية الناتجة عن التحفيزات الجبائية الممنوحة للاستثمار على الميزانية العامة للدولة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تتمثل التحفيزات الجبائية في مجموع الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الهدف منها تشجيع الاستثمار.

تعتبر التخفيضات الجبائية كعامل مكمل للمناخ الاستثماري حيث تحفز المستثمرين المحليين والأجانب على إقامة مشاريعهم الاستثمارية.

الدراسة الثانية: دراسة مبروكة حجار، تقويم دور السياسة الجبائية في دعم القطاع الخاص، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف 2015\2016.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- دراسة وتحليل أهم التحفيزات الجبائية التي منحت للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر.
- تقسيم السياسة الجبائية، ومدى مساهمتها في دعم نمو القطاع الخاص في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة على النتائج:

- هدف السياسة الجبائية لا يقتصر على توفير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة ويستوجب ذلك تواجدها في إطار نظام ضريبي فعال.
- بالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة للقطاع الخاص بالجزائر في مجال التصدير إلا أن صادراته تبقى محدودة.

الدراسة الثالثة: إسماعيل بوعرف، انعكاسات التحفيزات الضريبية على تنمية المقاولاتية بالمغرب، رسالة دكتوراه، كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، جامعة محمد الخامس الرباط، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على التحفيز الضريبي كأداة اقتصادية .
- التحفيزات الضريبية الممنوحة ضمن الآليات التمويلية الداعمة للمقاولات و مدى المساهمة في تنميتها.

قد توصلت الدراسة إلى النتائج:

- تميز التحفيزات الضريبية بالطابع التساهلي مما انعكس سليا على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تشيه التحفيزات الجبائية بتلك الحركات التلقائية للمزارع أثناء زرع الحبوب، والنتيجة هي استفادة فئة على حساب فئة أخرى من هذه الامتيازات.

الدراسة الرابعة: مختار بالمقدم، بعنوان دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر مقارنة ببعض الدول المغاربية. حيث هدفت الدراسة إلى:

- تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في ظل الشراكة الجزائرية الأوروبية مقارنة بكل من تونس و المغرب، و مدى تحقيق اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية لأهداف التي أبرمت من أجلها و متمثلة في التنمية القطاع الصناعي الجزائري.
- تنويع الإنتاج الصناعي المحلي و ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج قطاع المحروقات

حيث خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- أن كل من المغرب و التونس لها مزايا نسبة عالية في عدد كبير من الصناعات التحويلية، بالنسبة للجزائر فإن المزايا التنافسية لصادراتها الصناعية خارج المحروقات تبقى جد ضعيفة.
- بالرغم من الأموال الباهظة التي تخصصها الدولة لتطوير القطاع الصناعي إلا أنها يزال يعاني من الركود و تدني مستوى الأداء.
- أن الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات لا تزال بعيدة كل بعد عن المستويات التي حققتها كل من تونس والمغرب.

الدراسة الخامسة: لحراش صراح، تشجيع الصادرات خارج المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2012\2013.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز الدور المهم الذي تلعبه الصادرات في حماية الاقتصاد الوطني من أي أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار أسعار البترول.
- إيجاد حلول للمشاكل والعراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني من أجل النهوض بقطاع الصادرات خارج المحروقات.

قد توصلت الدراسة إلى النتائج:

- اعتماد الجزائر على إيرادات المحروقات إضافة إلى غياب سياسة واضحة المعالم تضمن ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- لا تقتصر ترقية الصادرات خارج المحروقات على منح امتيازات و الإعفاءات الضريبية و تسهيل إجراءات التصدير، بل تتعدها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية و التجارية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من بين الدراسات السابقة باللغة الاجنبية نذكر الدراسات التالية:

الدراسة الأولى:

The impact of foreign direct investissement on exports outsider the hydrocarbon \2018during the periode 1990 sector in algerie

دراسة طوير أمال، مختاري عبد الجبار، بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، 1990\2018.

هدفت الدراسة إلى:

- معرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

حيث خرجت هذه الدراسة بهذه النتائج:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- أن الدراسة الأجنبية المباشرة تؤثر على الصادرات خارج قطاع المحروقات تأثير طرديا في الجزائر و ذلك في المدى الطويل.
- كلما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية زادت الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك دائما في المدى الطويل.

الدراسة الثانية:

Successful International Experiences in Promoting Productive Investments Outside Hydrocarbons: Case of Indonesia

دراسة كداري نسيم، تواتي كريمة، بعنوان تجارب دولية ناجحة في تشجيع الاستثمارات المنتجة خارج الهيدروكربونات في إندونيسيا، 2019.

حيث هدفت الدراسة إلى:

- تقديم التنويع كهدف أساسي مرغوب فيه للبلدان الغنية بالنفط.

خرجت الدراسة بهذه النتائج:

- العلاقة بين تنويع الصادرات وتشجيع الاستثمار خارج الهيدروكربونات، والسياسات التي اعتمدتها إندونيسيا.
- نستخدم البيانات السنوية من 1980 إلى 2018 لفحص العلاقة المستمرة والتفاعلات الديناميكية بين المتغيرات.
- أن تنويع الصادرات يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي لإندونيسيا.

المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب إستقراء الدراسات السابقة وهذا من خلال ذكر أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في المطلب الأول.

الفرع الأول: مقارنة بين الدراسات السابقة

هناك نقاط تشابه بين الدراسات السابقة كما أن هناك اختلافات بينها ويمكن التطرق إليها كما يلي:

لقد اجتمعت الدراسات السابقة على هدف واحد و هو التعرف على المفاهيم الأساسية للتحفيزات الجبائية و كذلك أهدافها، خصائصها، أشكالها إضافة إلى عرض الإطار المفاهيمي حول التصدير و ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- أغلب الدراسات السابقة درست موضوع تشجيع الصادرات خارج المحروقات ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني والتنويع الإنتاجي، لكن دراستنا درست العلاقة بين التحفيزات الجبائية والصادرات خارج المحروقات.

- استخدمت دراسة مبروكة حجار المنهج الوصفي والإحصائي وكذلك المنهج التحليلي للمضمون، أما عبدي زكريا كذلك استخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري والتحليلي في التطبيقي والاعتماد على نفس المنهج الوصفي التحليلي في أغلب الدراسات السابقة.

الفرع الثاني: الفجوة العلمية ما بين الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة

من خلال ما تطرقت إليه أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة وبعد مقارنتها بدراسة الحالية نجد أنها تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي حول دور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات، غير أن دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة في عدة محاور بالتالي تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسات وهي:

- تمت هذه الدراسة بربط المشكلة البحثية بمتغيرات الدراسة المتمثلة في التحفيزات الجيائية باعتبارها متغير مستقل والصادرات خارج المحروقات باعتبارها متغير تابع.
- استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة لدراسة الحالة وهذا لإعطاء رؤية أكثر وضوح ودقة حول مشكلة الدراسة.
- تنوعت أدوات الدراسة إضافة إلى دراسة حالة وهذا لإحاطة بجميع جوانب المشكلة والحصول على بيانات أكثر دقة.
- كانت مديرية الضرائب لولاية سكيكدة مسرحا لهذه الدراسة والتي تمت في سنة 2023 غير أن الدراسات الأخرى تم درستها في السنوات الماضية.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستنتج أن التحفيزات الجبائية ما هي إلا مجموعة من التسهيلات والتخفيضات ذات الطابع التحفيزي ودعم مالي غير مباشر من أجل إحداث آثار مرغوبة تستخدمه الدولة لدعم اقتصادها الوطني، فهي تشكل أداة فعالة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المصدرة وتوسيع نطاق تصدير منتجاتها من خلال الامتيازات الممنوحة، واستحداث مجموعة من الهيئات والأجهزة المكلفة بمنح الامتيازات، ووضع استراتيجيات لتنويع اقتصادها.

كما استخلص أن نجاح سياسة التحفيز الجبائي في ترقية الصادرات مرهون بمجموعة من الشروط ومنها ما هو ذو الطابع الجبائي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدور التحفيزات الجبائية في دعم نمو الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

بعد ما تم التطرق في الفصل الأول إلى كل من التحفيزات الجبائية والتصدير وإظهار العلاقة الموجودة بينهما، سنحاول في هذا الفصل إسقاط النظري على أرض الواقع، من أجل معرفة التحفيزات الجبائية ودورها في دعم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر حيث تم تدعيم هذه الدراسة بدراسة ميدانية بمديرية الضرائب لولاية سكيكدة وبالضبط مركز الضرائب التابع لها من خلال دراسة الامتيازات الضريبية الممنوحة لكافة القطاعات بغية تنويع الإنتاج الوطني.

وعلى ضوء ما سبق ذكره تم التناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث يتطرق كل مبحث إلى ما يلي:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل التربص.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين التحفيزات الجبائية والصادرات خارج المحروقات.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة محل التربص

في هذا المبحث يتم تقديم المؤسسة التي وقع عليها محور الدراسة وهي مركز الضرائب لولاية سكيكدة التابعة للمديرية الولائية للضرائب بسكيكدة، والتي سنقوم بتعريفها وتقديم هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: مركز الضرائب لولاية سكيكدة هيكله التنظيمي

قبل الحديث عن مركز الضرائب لولاية سكيكدة (مرج الذيب) لابد من تقديم الهيئة التابع لها وهي المديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة.

الفرع الأول: المديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة (DIW):

تعتبر ولاية سكيكدة من الناحية الجبائية من أهم المدن في الجزائر، نظرا لأهمية النشاط الاقتصادي بها خاصة الجباية البترولية، وقد أنشأت هذه الهيئة إثر التقسيم الإداري لسنة 1975 قبل أن تكون تابعة للولاية الوصية آنذاك، غير أن التنظيم القديم (في شكل مفتشيات فرعية للضرائب تحت الوصاية الإدارية لمديرية التنسيق المالي) قد زال عقب الإصلاح الجبائي لسنة1991.

على تسيير مديرية الضرائب لولاية سكيكدة المدير الولائي للضرائب الذي يعتبر المسؤول الأول على جميع المصالح التابعة لها، بداية من متابعة المستخدمين كالترقية والترسيم والتكوين، وكذا السهر على توفير الوسائل المادية للتسيير الحسن للمصالح والفصل في المنازعات الجبائية المعروضة من قبل المكلفين بالضريبة ومتابعة عملية تحصيل الضرائب وإعداد ميزانيات البلديات ومراقبتها، أما فيما يخص المهام المخولة لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة فهي مكلفة أساسا للقيام بما يلي:

- تنفيذ التدابير الضرورية لمكافحة الغش والتهرب الضريبيين.
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية والقضائية المتعلقة بالضرائب والحقوق والرسوم أيا كانت طبيعتها.
- السهر على تحسين علاقات المصالح الجبائية بين المكلفين بالضريبة.

بما أن الدور الأساسي للإدارة الضريبية هو تحصيل الضرائب ومراقبة التصريحات الضريبية، فإن هيكل الإدارة الضريبية مر بمرحلتين وهما:

أ. مرحلة ما قبل نوفمبر 2018: على اعتبار مديرية الضرائب تحتوي على (05) خمس مديريات فرعية فإن كل مديرية يقابلها مكتب من مكاتب التحصيل، هذه المديريات الفرعية تشرف على تحصيل الضريبة عن طريق القباضات، وكل قباضة يقابلها مكتب من مكاتب الرقابة الجبائية، مكتب البحث عن المادة الضريبية، مكتب المعلومات الجبائية، مكتب التقويمات.

ب. مرحلة ما بعد نوفمبر 2018: بعد هذا التاريخ تم التغيير في هيكلة المديرية الولائية للضرائب وذلك فيما يخص النظام الجبائي للربح الحقيقي، فبعد ما كانت كل مديرية تقابلها قباضة في عملية التحصيل، أصبحت عملية التحصيل الضريبي والرقابة الجبائية تتم على مستوى مركز الضرائب.

1.الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية سكيكدة

تتكون مديرية الضرائب لولاية سكيكدة من خمس (05) مديريات فرعية.

الشكل رقم(03) : الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة

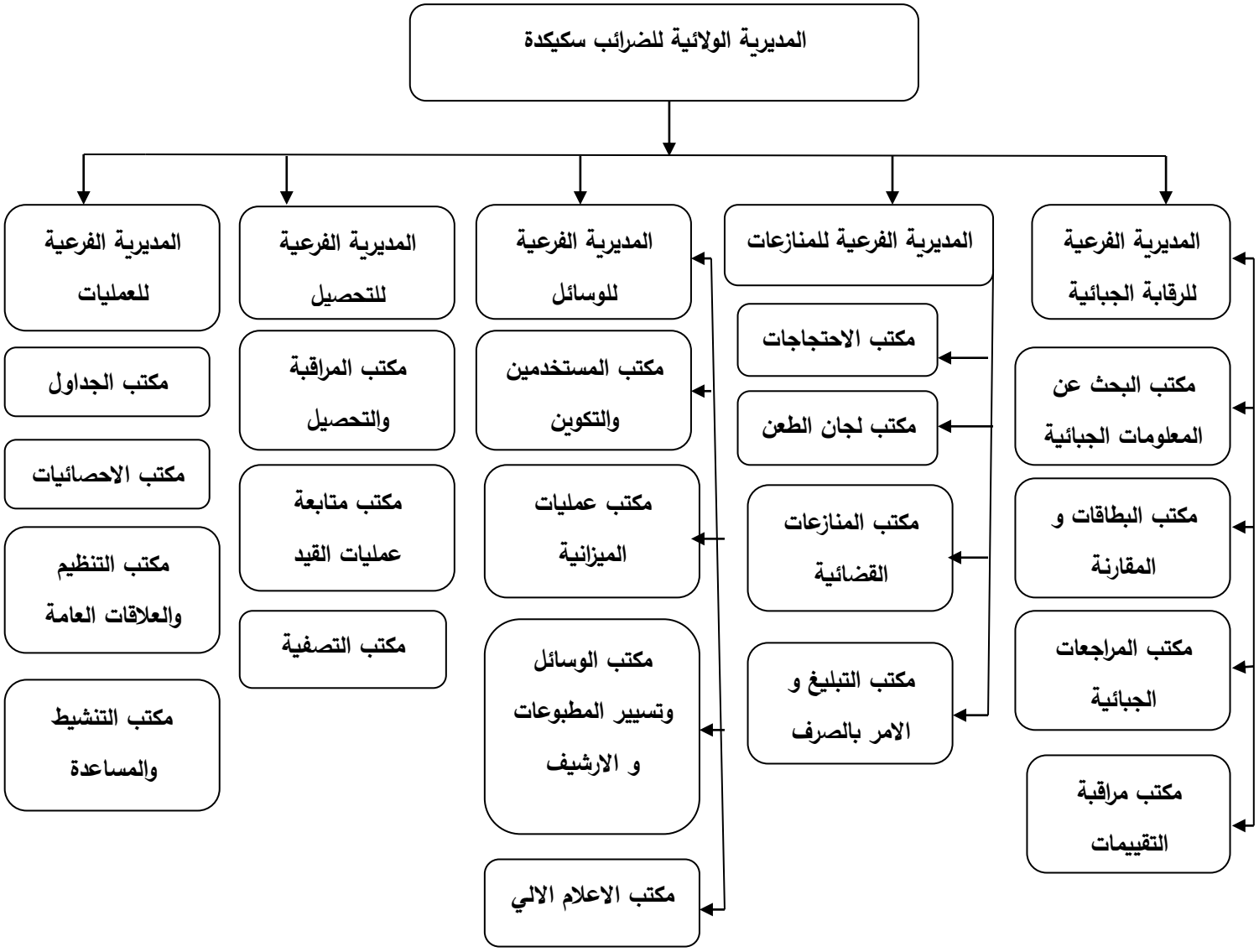

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على وثائق مقدمة من المديرية الولائية للضرائب لولاية سكيكدة.

الفرع الثاني: تقديم مركز الضرائب لولاية سكيكدة

في إطار الإصلاح الهيكلي الذي قامت به المديرية العامة للضرائب تم تجميع المهام التي تقوم بها المفتشيات وقباضات الضرائب إلى مهمة واحدة متعددة الاختصاصات وذلك بهدف تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة وتبسيط تسيير مختلف الضرائب والرسوم، وقد تم إنشاء مركز الضرائب لولاية سكيكدة (CDI) إستجابة لضرورة تحسين التسيير والرقابة الجبائية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للنظام الحقيقي و كذا أصحاب المهن الحرة.

1.التعريف بالمركز: هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والمراقبة والتحصيل والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديرية الضرائب الولائية، بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وهم:

- المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي.
- المؤسسات غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات والتي يفوق رأسمالها عن 15.000.000 دج والتي اختارت النظام الحقيقي بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة.

ينشط مركز الضرائب في المجالات التالية:

1.1. في مجال الوعاء:

- يمسك ويسير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخيل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي للإخضاع الضريبي بعنوان الأرباح المهنية.

2.1. في مجال التحصيل:

- التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى.
- التكفل بالعمليات المادية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال التقديرية.
- ضبط الكتابات وتسجيل مركزة تسليم القيم.

3.1. في مجال الرقابة:

- البحث واستغلال عن المعلومات الجبائية والمراقبة للتصريحات.
- إعادة وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم نتائجها.

4.1. في مجال المنازعات:

- دراسة ومعالجة الشكاوى.
- متابعة المنازعات الإدارية والقضائية المقدمة امام.
- استرداد قروض الرسوم على القيمة المضافة.

5.1. في مجال الاستقبال والإعلام:

- ضمان مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة.
- التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية.
- تنظيم وتسيير المواعيد.
- نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6.1. مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

- استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها، وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافقة لها.
- إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم وأخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات.
- الإشراف على المهام المرتبطة بالنظافة وأمن المحلات.

2.الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة: ويمثل الشكل التالي هيكلها التنظيمي.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية سكيكدة

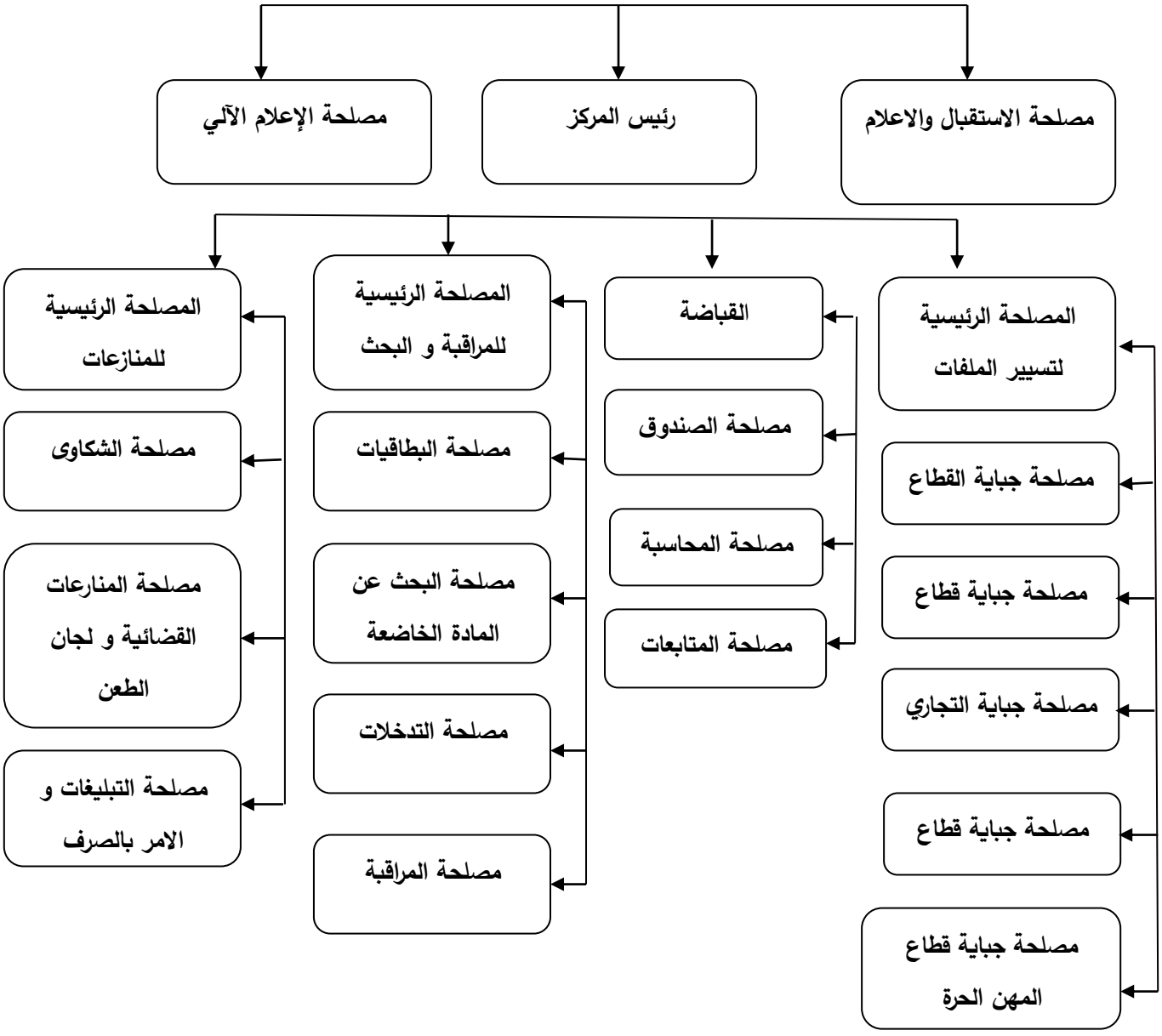

المصدر: من إعداد الطالبتان بناءا على معلومات مقدمة من مركز الضرائب لولاية سكيكدة.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين التحفيزات الجبائية و الصادرات خارج المحروقات.

سنتناول في هذا المبحث واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والامتيازات الضريبية التي قدمتها الدولة لدعم مختلف قطاعاتها، كما سيتم تقديم حلول بغية الوصول إلى التنوع الإنتاجي بالجزائر.

المطلب الأول: واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات صندوق النقد الدولي، بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي وذلك من أجل تدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور.

الفرع الأول: الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010\2020)

يوضح الجدولين المواليين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010\2020 و الذي نحاول من خلالهما معرفة الفترات التي أدتها الصادرات الجزائرية، و كذا العوامل المؤثرة في كبحها.

الجدول رقم (02): تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010\2020

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

البيان		2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات المحروقات	قيمة	56120	71661	70583	63816	58462	33081	27918	33202	39277
	النسبة %	%98,30	%98,31	%98,3	%98,37	%97,22	%95,70	%95,25	%96,04	%94,23
صادرات خارج المحروقات	قيمة	970	1227	1153	1051	1667	1391	1391	1367	2405
	النسبة %	%1,69	%1,68	%1,60	%1,62	%2,77	%4,29	%4,74	%3,95	%5,67
صادرات الاجمالية	قيمة	57090	72888	71736	64867	60129	29309	29309	34569	41682
	النسبة %	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر سنوات 2011- 2015- 2017، سنة 2018.

من خلال الجدول يمكن تقسيم تطورات الصادرات الجزائرية إلى فترتين:

الفترة الأولى ما بين (2010-2014) ونرى من خلالها بأن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57090 مليون دولار سنة 2010 و72888 مليون دولار 2012، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى إرتفاع أسعار المحروقات والتي بلغت 109,45 دولار للبرميل الواحد سنة 2012، وهذا ما يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض.

وعرفت هذه الفترة إستحواذ صادرات المحروقات على إجمالي صادرات الجزائر بمتوسط نسبة 89,1%، في حين أنه في أفضل الحالات بلغت الصادرات خارج المحروقات نسبة 2,77% من إجمالي الصادرات.

الفترة الثانية ما بين (2015-2018) وهي ذات الفترة التي شهدت انهيار أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل بحيث إذا ما قارنا بين إيرادات سنة 2012 والتي بلغت 71736 مليون دولار وسنة 2016 والتي بلغت 29309 مليون دولار للبرميل فنرى بأن تأثير الأزمة كان كبير من خلال انخفاض إجمالي الإيرادات إلى أقل من النصف.

وفي نفس الفترة في ظل مواجهة الأزمة البترولية قامت الحكومة بتبني نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الايرادات وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر بـ: 2%، وتعد نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا، وهو المعدل الذي يبقى بعيدا كل البعد عن مستوى المطلوب بحيث سجلت 4,29% سنة 2015 إلى 5,67% سنة 2018.

الجدول رقم (03): تطور صادرات الجزائر حصص نسبية (2019\2020)

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

البيان		2019	2020	نسبة التغير
صادرات المحروقات	قيمة	33243,17	21541,11	32,20%-
	%	%92,80	%90,52	
صادرات خارج المحروقات	قيمة	2580,53	2244,49	12,59%-
	%	%7,20	%9,48	
الصادرات الإجمالية	قيمة	35823,53	23796,60	33,57%-
	%	%100	%100	

المصدر: إحصاءات مديرية الجمارك للتجارة الخارجية للجزائر فترة 2020.WWW.DOUANE.GOV.DZ

سجلت الصادرات الإجمالية انخفاضا بنسبة 33,57% خلال سنة 2019-2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35,20%.

حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90,52% من القيمة الإجمالية، التي بدورها انخفضت بشكل حاد بقيمة قدرها 11,70 مليار دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2019، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية حيث تمثل 9,48% فقط من & القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2,26 مليار دولار أمريكي مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 12,59%.

الشكل رقم(05): مخطط أعمدة يوضح حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010\2020

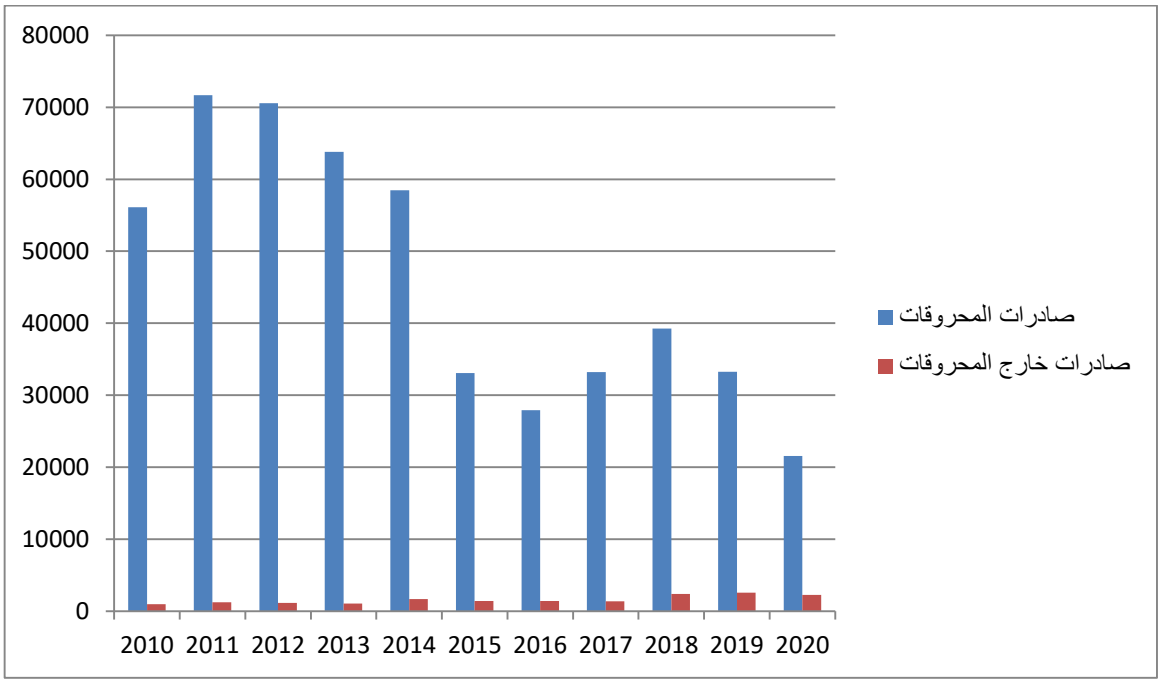

المصدر: من إعداد الطالبتان إعتمادا على معطيات الجدول رقم(3,2)

من خلال الشكل الأعلى نلاحظ ضعف كبير في القيمة الصادرات خارج المحروقات طيلة فترة الدراسة، بحيث تتراوح ما ب ين1.60% كأدنى مساهمة سنة 2012 و9.48% كأعلى مساهمة في 2019، وبهذا فإن قطاع المحروقات يهيمن بشكل كلي على الصادرات إذ تصل صادراته حتى 33243,17 مليون دولار سنة 2019.

وفي مجمل القول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات بقيت هامشية طول فترة الدراسة رغم اتباع الجزائر سياسة البرامج التنموية ودعمها الكبير لجانب الجبائي (الامتيازات الضريبية والجمركية الممنوحة) من أجل دعم وترقية الصادرات الغير نفطية.

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات

تتوزع صادرات الجزائر عبر عدة دول وقارات العالم يختلف توزيعها على هذه الدول حسب العلاقة وحسب تعاملات تلك الدولة مع الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(04): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق خلال الفترة (2010\2019)

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

السنوات	دول الأوربية	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	دول الأوربية الأخرى	دول الأمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	اوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الإفريقية	المجموع
2010	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
2012	39797	20029	36	4228	4683	-	985	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
2015	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
2016	22976	5288	37	1683	2409	-	-	1550	82	34597
2017	20386	6465	40	2530	3595	71	-	1273	103	35262
2018	23386	6950	400,09	2660	5351	248	262	1669	132	41148
2019	20496	-	6,47	3884	6424	531	-	1787	382	35822

المصدر: المديرية العامة للجمارك (2010-2018) سنة 2019.

والشكل الموالي يوضح لنا التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق

الشكل رقم(06): دائرة نسبية تمثل التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

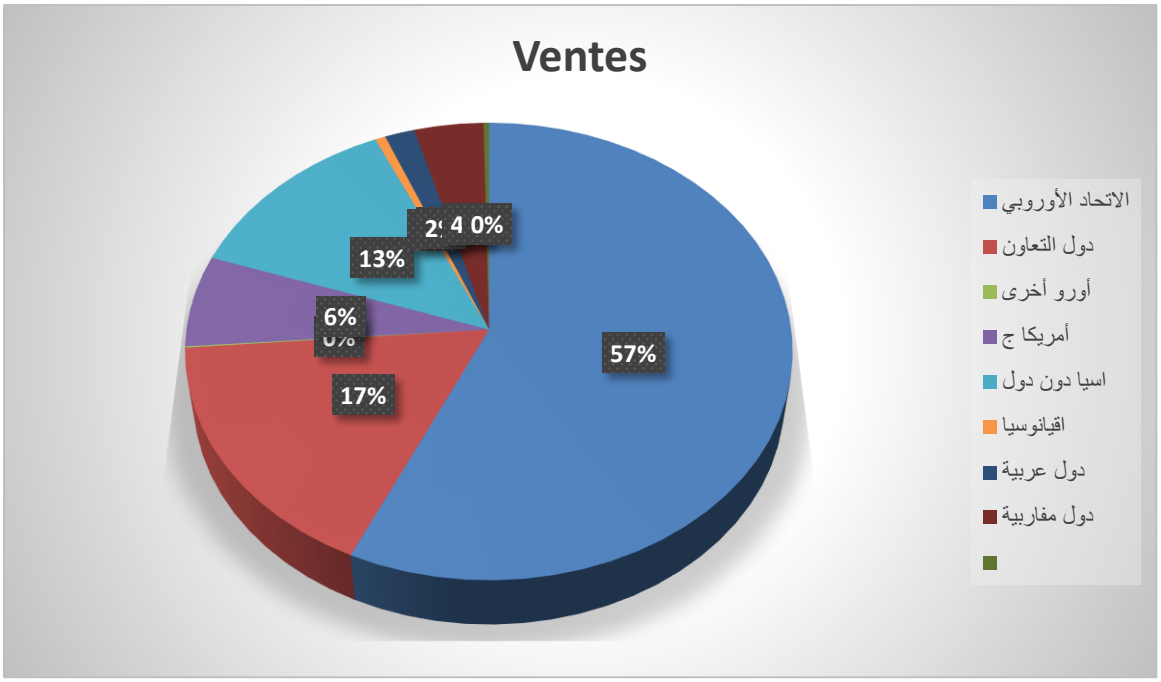

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

من خلال الشكل نلاحظ بأن 56,83% من الصادرات الجزائرية توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الزبون الأول للجزائر، وهذا راجع إلى التقارب الجغرافي بين الدولتين عن طريق البحر الابيض المتوسط، ثم بعد ذلك نلاحظ دول أعضاء منضمة تعاون والتنمية الاقتصادية وتليها دول آسيا دون الدول العربية ثم دول أمريكا الجنوبية ثم الدول المغاربية بـ:4,05%.

الفرع الثالث: توزيع الصادرات الجزائرية في لدول المجاورة ودول الساحل:

إن الجزائر تصدر لعدة دول إفريقية من بينها تونس و ليبيا و النيجر و مالي و من خلال الجدول التالي نبين قيم الصادرات الجزائرية نحو هذه البلدان خلال فترة (2019\2020) القيمة بمليون دولار أمريكي.

حيث يوضح الجدول التالي قيمة الصادرات الجزائرية مع الدول التالية (تونس، المغرب، ليبيا، نيجر، موريتانيا والتشاد) خلال فترة 2019\2020.

الجدول رقم(05): توزيع الصادرات الجزائرية في الدول المجاورة ودول الساحل خلال الفترة 2019\2020.

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

الدول	2019	2020
تونس	1350,82	1032,74
المغرب	437,30	400,57
ليبيا	28,57	52,53
موريتانيا	24,45	27,89
مالي	2,28	1,02
النيجر	2,54	0,07
التشاد	–	0,82

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك، الجزائر 2020. www.douane.gov.dz

تحتل تونس المرتبة الأولى في قيمة الصادرات حيث في سنة 2020 بلغت 1032,74 مليون دولار أمريكي، ثم فالمرتبة الثانية المغرب بقيمة صادرات 400,57 مليون دولار أمريكي، و في المرتبة الثالثة تأتي ليبيا بقيمة صادرات 27,89 مليون دولار أمريكي و أما الدول الساحل مالي، و نيجر، و تشاد فالصادرات هامشية فقط لأنها تتركز على نظام المقايضة فقط، أما موريتانيا فقيمة صادراتها في تحسن حيث بلغت 27,89 مليون دولار سنة 2020، و هذا راجع للمعبر البري الذي فتحته الجزائر مع موريتانيا و خط بحري لنقل البضائع، كما أن الجزائر تنظم قوافل لتصدير المنتوجات الجزائرية إلى موريتانيا.

والشكل التالي يوضح قيمة صادرات الجزائر خلال فترة 2019\2020:

الشكل رقم (07): مخطط أعمدة يوضح الصادرات الجزائرية نحو كل من تونس والمغرب وليبيا ودول الساحل خلال فترة 2019\2020

القيمة:(مليون دولار أمريكي)

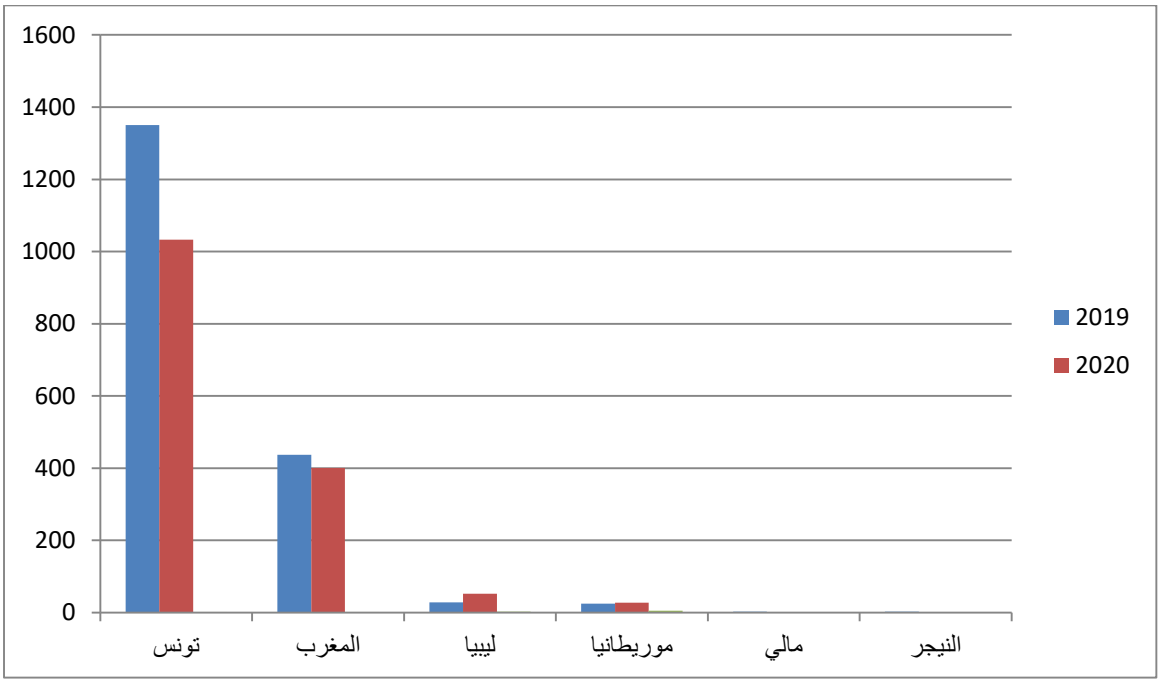

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(05)

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن تونس هي المستهلك الأول الاول بين هذه الدول، وتأتي فالمرتبة الثالثة المغرب، أما ليبيا فالصادرات الجزائرية نحوها قليلة بسبب الوضع الأمني المتدهور فيها، ونلاحظ أن دول الساحل الصادرات نحوها قليلة جدا.

الفرع الرابع: الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات

عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تنوعا اقتصاديا في الهيكل السلعي وذلك استنادا لعدة إحصائيات، الجدول الموالي يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم(06): الهيكل السلعي للصادرات خارج المحروقات

القيمة: (مليون دولار أمريكي)

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد الغذائية	305	357	314	402	323	239	327	349	373	408	437
المواد الأولية	165	162	167	108	110	105	84	73	92	96	71
مواد نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	1410	2242	1445	287
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	36	37
مجموع الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1930	2830	2068	1909

المصدر: بنك الجزائر 2021.

نلاحظ من الجدول أن الصادرات خارج المحروقات بلغت 2830 مليون دولار كأعلى ارتفاع في إجمالي الصادرات خارج المحروقات لسنة 2018 والذي يرجع إلى ارتفاع في قيمة المجموعات السلعية المصدرة، بينما شهدت انخفاضا محسوسا في فترات معينة بقيمة 1619 مليون دولار في سنة 2010، 1781 مليون دولار في سنة 2016 والذي يرجع إلى انخفاض في جميع السلع بنسب متفاوتة، كما شهدت فترة الدراسة انخفاض كبير في صادرات السلع الاستهلاكية والتجهيزات الصناعية، وصادرات العتاد الفلاحي التي انعدمت تقريبا في أغلب الفترات.

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل يتسم الجدول (06) أعلاه في الشكل البياني (08) التالي:

الشكل رقم (08):الهيكل السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات.

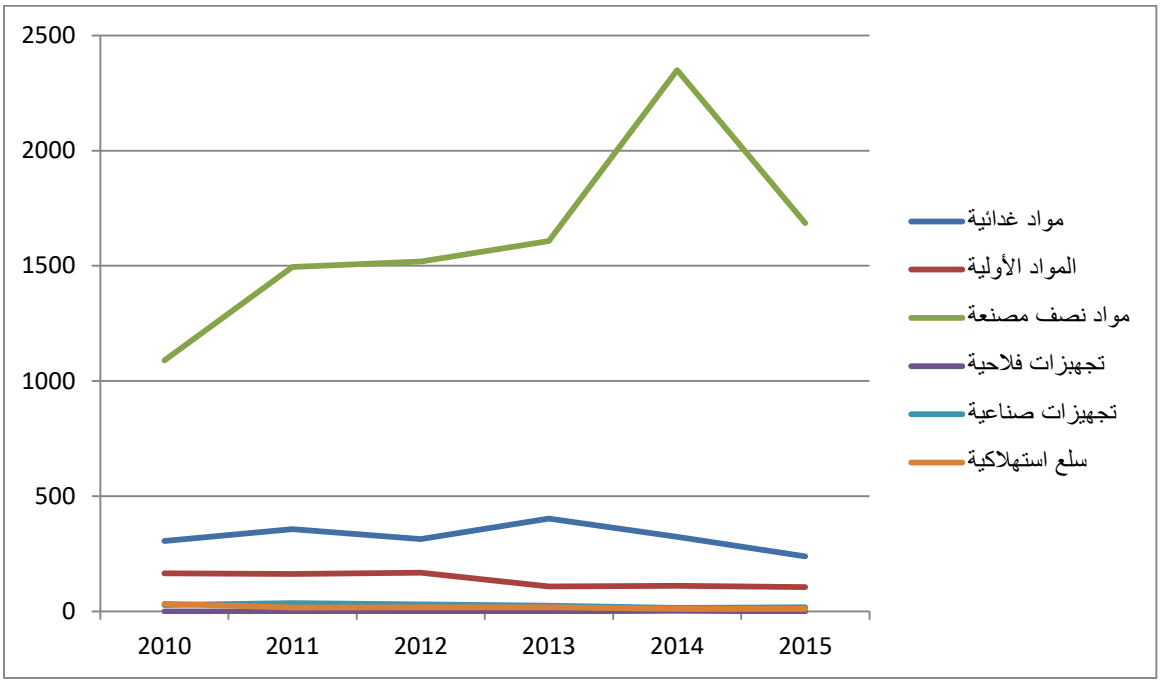

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على المعطيات الجدول (06)

نلاحظ من خلال المنحنى أن المواد نصف مصنعة هي التي تأخذ الحصة الأسد من هيكلة الصادرات خارج المحروقات رغم الذبذبات التي تشهده في كل فترة من تزايد وتناقص، ففي سنة 2014 و2018 بلغت ذروتها في هذا النمو الزيادة أما كل من سنتي 2016 و2020 يظهر لنا أن مواد نصف مصنعة تشد هبوط حاد في قيمتها مقارنة بسلع الأخرى التي تشهد تدنيا كبيرا في قيمتها فهي في ذلك تتفاوت عن بعضها البعض أما قيمتها فتبقى محصورة ما بين ال 0 و500 دولار.

المطلب الثاني: التوجيهات المستقبلية لتنويع وترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

إن الدفع بعجلة الصادرات خارج المحروقات يبقى من الناحية العملية أمرا قابلا للتجسيد لما تتمتع به الجزائر من إمكانيات، كما وأن السلطات أصبحت تعي جيدا أنها مطالبة بالبحث عن أفق وتجارب جديدة خصوصا مع التوجه المتنامي نحو مبادئ التنمية المستدامة والطاقات المتجددة.

الفرع الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامه المتزايد في تنمية الصادرات

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا بالغا في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونها تساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي و خلق القيمة المضافة، لذلك كان لزاما على الدولة أن تهتم بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تعمل على تفعيل دورها في الاقتصاد من خلال الدعم المالي و برامج التأهيل و سن القوانين اللازمة لذلك، و قد بادرت الجزائر على غرار بقية الدول بالاهتمام بهذا القطاع من خلال إصدارها للقانون رقم 01-18

المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال منح جملة من التحفيزات الجبائية و الجمركية.

وقد أفضت هذه الجهود إلى نمو معتبر في عدد المؤسسات، حيث بلغ عددها مع نهاية سنة 2022 نحو 1.3 مليون مؤسسة، أي بارتفاع يقدر ب 5,71% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

1.1.عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022

الجدول رقم (07): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية31\12\ 2022

نوع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	عدد م ص م	% النسبة
القطاع الخاص	1286140	99.98
الأشخاص المعنوية	762769	56.09
الأشخاص الطبيعية	596811	43.89
النشاط الحرفي	324085	23.83
مهن الحرة	272726	20.06
القطاع العام	223	0.02
المجموع الكلي	1359803	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وزارة الصناعة والمناجم: نشريه المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022، موقع وزارة المناجم، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية والدراسات الإقتصادية والإحصائية جوان 2022، العدد رقم 40.
https://www.industrie.gov.dz

الشكل رقم (09): الطبيعة القانونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

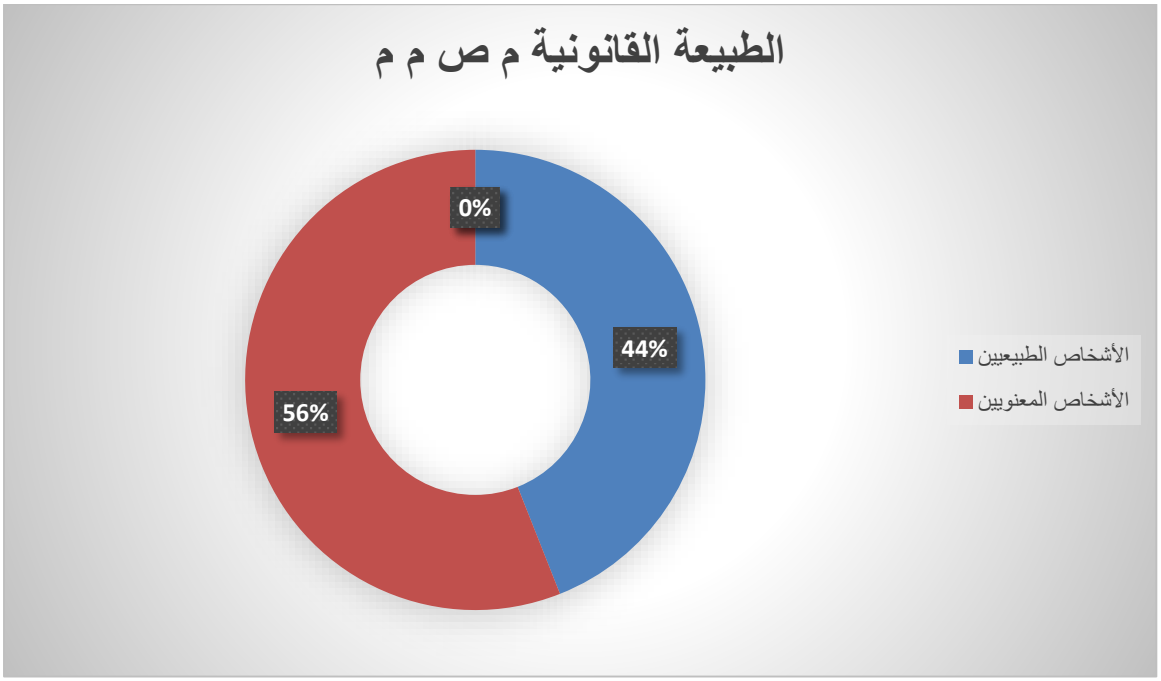

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الجدول رقم (07)

نرى أن في نهاية سنة 2022 بلغ إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى 1.3 مليون مؤسسة أي ما يقدر ب: **99,98%** منها خاصة حيث حققت أعلى نسبة مقارنة بنسبة المؤسسات العامة التي حققت نسبة ضعيفة جدا في حدود **0,02%**، توزعت المؤسسات الخاصة على الأشخاص المعنوية و الأشخاص طبيعية بنسبة **56,09%** و مؤسسات اعتبارية بنسبة **43,89%** و **20,08%** مهن حرة و **23,83%** كأنشطة حرفية، كل هذا دليل على دعم الحكومة و تقديمها للمساعدات كتخفيض أو إعفاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دفع الضرائب و الرسوم حتى تتمكن من توسيع نشاطها في كافة المجالات.

2.1. خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطةPIB الناتج المحلي الخام

الجدول رقم (08): تطور الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات في فترة 2017-2021

الوحدة: (مليار دينار)

	2017		2018		2019		2020		2021	
القطاع العام	749.80	18.9	760.92	17.55	816.8	16.41	827.53	15.02	932.34	15.23
القطاع الخاص	3153.77	80.8	3574.07	82.45	4162.02	83.49	4681.68	84.98	5137.46	84.71
المجموع	3909.63	100	4334.99	100	4978.82	100	5509.21	100	6060.8	100

المصدر: وزارة الصناعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشريه المعلومات الإحصائية لسنة 2021، ص42.

https://www.industrie.gov.dz

من خلال قراءة الجداول تتضح الأهمية التي أصبحت تكتسبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد استطاعت أن تساهم بما قيمته 5137.46 مليار دينار من الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 84,71% وهذا ما يعطي الانطباع على توقعات أن تكون لها آفاق غير محدودة على الاقتصاد الجزائري مع إمكانية توسيع عدد الاستثمارات.

3.1.تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري:

يبين الجدول التالي تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2021\2022)

الجدول (09): رصيد الميزان التجاري في الجزائر 2021\2022

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

	1202	2022	نسبة النمو
الواردات	37683.17	40173.59	6.61
الصادرات	39280.83	60384.02	53.72
الميزان التجاري	1597.67	2020.43	

المصدر: المرجع سبق ذكره https://www.industrie.com

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائر خارج المحروقات في تطور حيث وصلت سنة 2021 إلى 39280.83 مليون دولار، وسنة 2022 ارتفعت إلى 60384.02 مليون دولار أي هناك ارتفاع ملحوظ بنسبة 47,11 % في الصادرات.

في حين بلغت الواردات نهاية 2202 إلى 40173.59، وبلغ الفائض الميزان التجاري حوالي20.21 مليار دولار وهذا راجع للتحفيزات الجبائية الممنوحة لهذا القطاع.

مع الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بصفة أساسية في عملية التصدير.

الشكل (10) تطور الميزان التجاري لصادرات و الواردات (2022-2021)

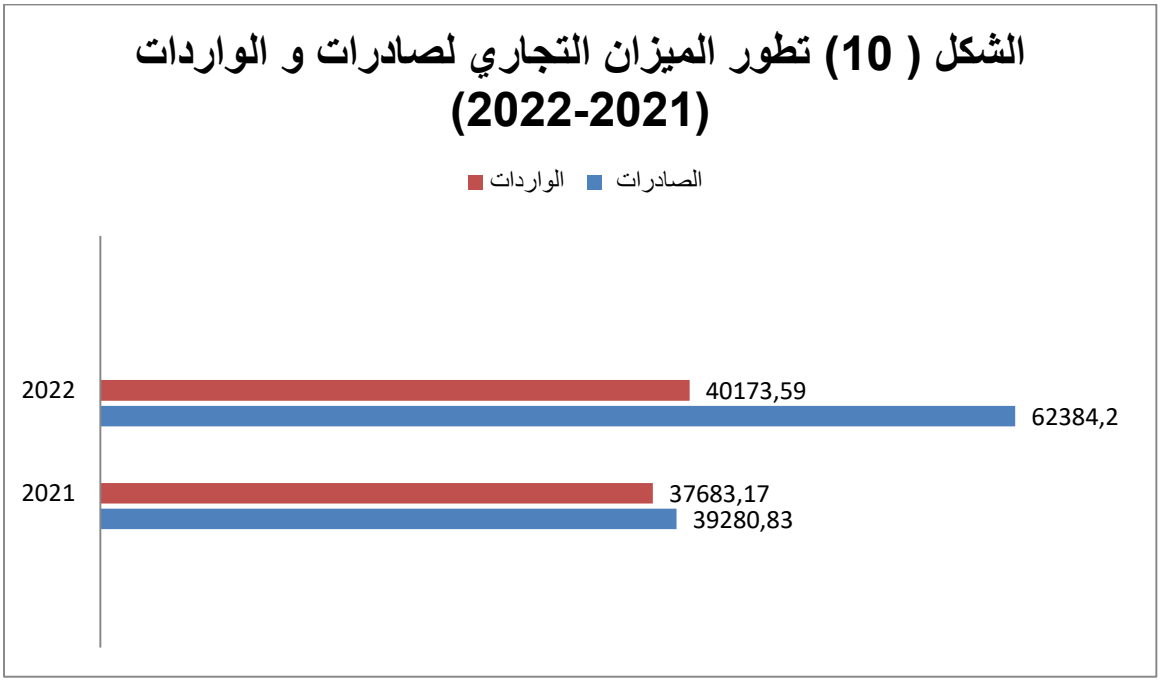

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على معطيات الجدول (09)

وبهذا نلاحظ بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بصفة أساسية في عملية التصدير.

الفرع الثاني: الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي واعد

تتوفر الجزائر على إمكانيات هائلة من الطاقات المتجددة تؤهلها لأن تكون من الدول المصدرة للطاقة النظيفة، وبالخصوص الطاقة الشمسية نظرا لمساحتها من جهة ولموقعها الجغرافي من جهة أخرى، فهي من أغنى الحقول الشمسية في العالم، وتنتج إشعاعا سنويا يتجاوز 3000 كيلو واط في الساعة للمتر المربع ما يسمح بتغطية 60مرة احتياجات أوربا الغربية، وأربع مرات الاستهلاك العالمي، وتغطية 5000 مرة الاستهلاك الوطني من الكهرباء، ولديها إمكانيات معتبرة من طاقة الرياح ما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر بـ: 673 مليون واط ساعي، وتتوفر على أكثر من 200 مصدر حراري يتمركز في الشمال الشرقي والشمال الغربي للوطن، وتقدر كميات تساقط الأمطار سنويا بنحو 65 مليار م^3 والمستعمل منها هو: 25 مليار م^3 فقط.[1]

ووعيا منها بكل هذه التحديات الطاقوية والبيئية المرتبطة بتنويع المزيج الطاقوي، التزمت الجزائر ببرنامج واعد لتطوير الطاقات المتجددة عبر تخصيص ما قيمته 180 مليار دولار، ويرمي البرنامج من خلال استغلال الطاقات الشمسية والهوائية والحرارية والجوفية إلى رفع إنتاج الكهرباء إلى40%، كما يهدف إلى إنشاء قدرة إنتاج ذات طابع متجدد يقارب 22.000 ميغا واط في آفاق 2030منها:

12000 ميغا واط موجهة لتلبية الطلب الوطني على الكهرباء، و 10.000 ميغا واط موجهة للتصدير، و هذا ما يوضحه الجدول التالي: [2]

جدول رقم (10): مراحل برنامج الطاقة المتجددة

السنة	2013	2015	2020	2030
قدرة الطاقة المحتملة تركيبها	MW110	MW650	MW2600 مخصصة للسوق الوطني و إجمالية تصدير ما يقارب MW2000	MW120000موجهة للسوق الوطني و MW11000 مخصصة للتصدير

المصدر: بن الشيخ سارة، بن عبد الرحمان نريمان، عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة المتجددة الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة ورقلة، يومي 21\11\2021.[1]

وحسب الدليل الوطني للطاقة المتجددة فقد تم تركيب 2353 وحدة طاقة متجددة موزعة بين الطاقة الشمسية بـ: 2280 ميغا واط، والرياح بـ: 73ميغا واط، ومن بين المشاريع التي توجد قيد الانجاز نذكر أنه تقرر تشييد أول مزرعة رياح بطاقة تقدر بـ: 10ميغا واط بأدرار، بينما تقرر تعليق مشاركة الجزائر في مشروع ديزرتك للطاقة المتجددة في العام 2013 بسبب بعض التحفضات.

المطلب الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة لمختلف القطاعات

تهدف التحفيزات الجبائية التي تقدمها الدولة من خلال مختلف الإجراءات لتحقيق الأهداف ذات النفع العام و ذات التأثير الوطني و مراعاة التحديات الحالية و المستقبلية للخروج من الاقتصاد الريعي حيث تساهم التحفيزات

[1].محمد بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي غرداية،2010\2011، ص 65.

[2]. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج عن النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر 1970\2006**، مذكرة ماجيستر، جامعة الجزائر، 2008\2009، ص 135

في ترقية و تنمية الاستثمارات بمختلف أنواعها و توجيهها نحو القطاعات و المناطق الواجب ترقيتها و ذلك من خلال الاستراتيجية التي تتبعها الدولة.

الفرع الأول: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع الفلاحي

تسعى الدولة لتعزيز اقتصادها الوطني والخروج من التبعية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات ولهذا عملت على توفير مناخ ملائم لتشجيع وتحفيز القطاع الفلاحي وذلك من خلال مجموعة من الامتيازات الجبائية تمثلت في إعفاءات من الضريبة على الدخل، الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة، يمكن أن نوردها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(11): الإعفاءات الممنوحة للقطاع الفلاحي بالجزائر

مجال الإعفاء	شكل الإعفاء
IRG	• الإعفاء الكلي و الدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب و البقول الجاف– والتمور، و عن المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه لاستهلاك على حالته. • الإعفاء الكلي لمدة (10) سنوات اعتبارا من بداية النشاط، لإيرادات انشطة تربية الحيوانات الممارسة في الاراضي المستصلحة حديثا. • إعفاء المستثمرات التي تقل او تساوي مساحتها: 6 هكتار الواقعة بالجنوب والهضاب العليا، 2هكتار الواقعة بالمناطق الاخرى.
IBS	• إعفاء صناديق التعاون الفلاحي لفائدة العمليات البنكية و التأمين المحققة مع شركائها فقط. • إعفاء التعاونيات الفلاحية للتموين والشراء، وكذا الاتحادات المستفيدة من الاعتماد. • إعفاء الشركات التعاونية لإنتاج، تحويل، حفظ وبيع المنتوجات الفلاحية وكذا الاتحادات المعتمدة. • إعفاء لمدة (3) سنوات لعمليات إنتاج الأسمدة الآزوتية (اليوريا والأمونياك).
TVA	• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصادات المصنوعة في الجزائر. تعفى من الرسم على القيمة المضافة، المعدات و التجهيزات الفلاحية المنتجة في الجزائر (غرف التبريد، منتجات السقي وتوفير المياه، تجهيزات الخاصة بالملبنات، تجهيزات لزراعة الزيتون وإنتاجه، والمعدات الاستثمار في الصناعة التحويلية وكذا الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والأسمدة المركبة).

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:www.mfdgi.gov.dz

الفرع الثاني: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع السياحي

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورا رياديا في الاقتصاد بما يحققه من تدفقات مالية وخلق لفرص العمل مباشرة وغير مباشرة لذلك تسعى الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع ويستفيد النشاط السياحي من المزايا الجبائية التالية:

الجدول رقم (12): الإعفاءات الممنوحة للقطاع السياحة

مجال الاعفاء	شكل الإعفاء
الضرائب المباشر	• تستفيد من إعفاء لمدة 10 سنوات، المؤسسات السياحية، باستثناء الوكالات والاسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط. • تستفيد من الإعفاء لمدة 3 سنوات إبتداءا من تاريخ بداية النشاط، وكالات السياحية والاسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم اعمالها المحقق بالعملة الصعبة. • الإعفاء من الرسم على النشاط المهني للمبلغ المحقق بالعملة الصعبة في النشاطات السياحية.
TVA	• تخضع بصفة انتقالية و الى غاية 2019\12\31 للمعدل المخفض الرسم على القيمة المضافة 9% الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية و الإطعام السياحي المصنف و الاسفار و تأجير السيارات للنقل السياحي.
حقوق التسجيل	• إعفاء العقود التي تتضمن تكوين وزيادة رأسمال الشركات التي تنشط في القطاع السياحي.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على:www.mfdgi.gov.dz

ملاحظة: منح قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية للشركات التي تنجز استثمارات متعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة، من الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في20\08\2001، المعدل والمتمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15\07 \2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

الفرع الثالث: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع التجاري

بما أن التجارة هي القاطرة الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتطويرها يساهم في رفع مستوى المعيشة ولهذا تعمل الجزائر للنهوض بهذا القطاع ويمكن توضيح أهم الإعفاءات التي يحظى بها هذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (13): الإعفاءات الممنوحة لقطاع التجارة

شكل الاعفاء	مجال الاعفاء
IBS	• إعفاء مبلغ الايرادات المحققة من طرف الفرق والأجهزة الممارسة للنشاط المسرحي، والمؤسسات التابعة للجمعيات الأشخاص المعوقين والهياكل التابعة. • تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة لا سيما عمليات البيع الموجهة للتصدير، وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير. • إعفاء المداخيل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.
IRG	– إضافة إلى الإعفاءات الممنوحة للضريبة على أرباح الشركات لقطاع التجارة تمنح كذلك تمنح كذلك للضريبة على الدخل الإجمالي إضافة إلى: • تخفيض بـ: 35% من الربح الناتج عن نشاط المخابز. •تخفيض بـ: 25% من الربح المحقق خلال السنتين الأولين من النشاط لمن له صفة عضو سابق في جيش التحرير الوطني أو المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وأرامل الشهداء فيما يخص الضريبة على الدخل الاجمالي.
TAP	•تخفيض 30% تستفيد منه عمليات البيع بالجملة، وعمليات البيع بالتجزئة لمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد 50% من الضرائب المباشرة. وكذا عمليات البيع بالتجزئة لأدوية المحددة هوامش بيعها بالتجزئة من قبل التنظيم بين 10% و30%.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:www.mfdgi.gov.dz

الفرع الرابع: التحفيزات الجبائية المقدمة لقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية

يعتبر هذا القطاع قطاع استراتيجي وحساس في التنمية الاقتصادية واستفاد هذا القطاع من إعفاءات ندرجها في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): الإعفاءات الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية والأنشطة العقارية

مجال الاعفاء	شكل الإعفاء
IRG	•إعفاء المداخيل الناتجة عن عمليات إيجار السكنات الجماعية التي تتجاوز مساحتها 80م، والإيجار المدني للأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني لصالح الطلبة. •إعفاء فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الملكيات وغير مبنية محققة من قبل الخواص، والعقارات التي دامت حيازتها لأكثر من (10) سنوات.
IBS	• التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح 19% بالنسبة لأنشطة البناء و الأشغال العمومية بدلا من 25%، قبل أن يرفع إلى 23% مع صدور قانون المالية لسنة 2015.
حقوق نقل الملكية	• إعفاء لمعاملات بيع البيانات ذات الاستعمال السكني أساسا منجزة في إطار الترقية العقارية. • إعفاء لمعاملات بيع الأراضي الناتجة عن عملية التجزئة العقارية، المهيأة لبناء المساكن خصيصا. •إعفاء لمعاملات بيع البيانات ذات الاستعمال الرئيسي للسكن التي تنازلت عنها الدولة و الهيئات العمومية للسكن حسب إجراء البيع بالإيجار و السكن الاجتماعي التساهمي والسكن الريفي. • الإعفاء فيما يخص عقود نقل الملكية عن طريق التنازل عن الأملاك العقارية ذات الاستعمال السكني من قبل البنوك و المؤسسات المالية.

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الرابط:www.mfdgi.gov.dz

الفرع الخامس: التحفيزات الجبائية المقدمة لقطاع الصناعة خارج المحروقات

يلعب القطاع الصناعي دورا رئيسيا في المساهمة بترسيخ أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمساهماته الفاعلة باعتباره أحد الركائز الأساسية في دفع عجلة النمو الاقتصادي ويستفيد القطاع الصناعي من الحوافز التالية:

- تخفيض قدره 20% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة و المنتجة في ولايات الجنوب المستفيدة من الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، ويكون ذلك لمدة 5 سنوات.
- تخفيض قدره 15% من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة والمنتجة في ولايات الهضاب العليا المستفيدة من الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، ويكون ذلك لمدة 5 سنوات.
- تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لبعض الفروع الصناعية، من إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي و الرسم على النشاط المهني لمدة (5) سنوات، كما تستفيد أيضا من تخفيض قدره 2% من نسبة الفائدة المطبق على القروض البنكية.
- إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث والتطوير عند إنشائها مصلحة البحث والتطوير، فيما يتعلق بتجهيزات البحث والتطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعدله ومن كل إخضاع ضريبي، والاستفادة من شراء بالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة.[1]

الفرع السادس: التحفيزات الجبائية المقدمة للقطاع قطاع الحرفيين والتقليديين

تعد الصناعة التقليدية والحرف قاطرة مهمة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري ويستفيد من الإعفاءات التالية:

- تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة 9% في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم النشاط المهني.
- يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة لمدة 10 سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك الممارسون لنشاط حرفي فني.

[1] من إعداد الطالبتين بناء على الرابط:www.mfdgi.gov.dz

إضافة إلى المزايا الجبائية التي تستفيد منها هذه الفئة من المكلفين بالضريبة، منحت أحكام المادة 77 من القانون المالية التكميلي لسنة 2009 اعفاء من كفالة حسن التنفيذ بالنسبة للحرفيين والمؤسسات الصغيرة الخاضعة للقانون الجزائري عندما ينشطون في العمليات العمومية لترميم الممتلكات الثقافية.[1]

الفرع السابع: التحفيزات الجبائية المقدمة ورشات الملاحة البحرية والجوية

تقدم الدولة لهذا القطاع الإعفاءات الجبائية التالية:

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على عمليات استيراد السفن الموجهة لفائدة الشركات الملاحة البحرية الوطنية.
- تطبيق المعدل المخفض الخاص بضريبة القيمة المضافة على العمليات المنجزة من طرف ورشات الملاحة البحرية والجوية.

نستنتج مما سبق أن السياسة الضريبية المنتهجة في الجزائر يسودها نوع من التعميم والتشابه من ناحية الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة للقطاعات، وهو من شأنه إضعاف أدائها ودورها في تحقيق هدف تنويع الإنتاجي الاقتصادي.

[1] المرجع نفسه

المبحث الثالث: النتائج وتوصيات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النتائج المتوصل إليها وتقديم جملة من التوصيات.

المطلب الأول: نتائج الدراسة الميدانية

استخلصنا من هذه الدراسة بعض النتائج يمكن أن تعطينا صورة أو نظرة واقعية عن ووضع الصادرات خارج المحروقات في إطار الامتيازات الممنوحة لإنهاضه ومن أهمها:

- القطاع التصديري الجزائري رهين التبعية المتزايدة للمحروقات التي تشكل صادراتها أكثر 96% من هيكل الصادرات.
- يتسم الواقع الاقتصادي بالتغير المستمر نظرا للظروف المحيطة به، والسياسة الجبائية جزء مهم تستخدمها الدولة لإحداث تغيير إيجابي واستهداف التنمية في القطاعات الاقتصادية.
- تبني الحكومة نموذج النمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على أساس تنويع الصادرات لضمان تنويع الإيرادات، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفًا، حيث تعد مساهمة صادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا.
- عمدت الجزائر على بناء سياسة جبائية فعالة والتوسع في القوانين المالية واستحداثها كل سنة، لتوفير امتيازات وتحفيزات تُحقق من خلالها قفزة إنتاجية خارج المحروقات حيث تبنت استراتيجيات ومخططات تنموية لتشجيع الاستثمار والتصدير خارج المحروقات، لكن الجزائر باعتبارها دولة ريعية لم تستفد بشكل فعال من الاستراتيجيات المتبعة رغم حاجتها الكبيرة للتنويع الإنتاجي.
- استفادت مختلف القطاعات من التحفيزات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية وذلك لدعم المنتوج الوطني وتوجيهه نحو الأسواق الدولية.
- بادرت الجزائر مؤخرا إلى الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول بالإعلان عن استثمارات ضخمة في مجال تطوير المؤسسات ودعمها واستغلال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.

المطلب الثاني: توصيات الدراسة

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة، تم إعداد بعض التوصيات، ويذكر منها:

- إعطاء الصادرات خارج المحروقات الأهمية التي تستحقها لدورها المهم الذي تلعبه في تحسين الاقتصاد الوطني.
- يمكن للجزائر استغلال أموال الثروة النفطية لترقية قطاع الفلاحي والصناعي والسياحي باعتبارهم مراكز حيوية لتنمية الصادرات خارج المحروقات وإحداث التنوع الإنتاجي.

- على المستثمر الوطني اتخاذ قرار الملائم في مشروعه الإنتاجي قبل الاستفادة من المزايا الممنوحة من قبل الأجهزة والهيئات المخصصة لذلك من خلال إبراز طموحه في التوسع.
- الجزائر بحاجة إلى وجود جهاز تنفيذي ورقابي كفؤ، لفتح مجالات التطور والإبداع داخل الدولة وخارج.
- ينبغي منح التحفيزات الجبائية وهذا بعد دراسات ميدانية تعكس الواقع الجزائري مع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية وبالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل نرى أن الدولة الجزائرية بذلت مجهودات لتحسين أوضاعها الاقتصادية، حيث منحت عدة تحفيزات تمثلت في تحفيزات على الضرائب من خلال تقديم إعفاءات على الرسم على القيمة المضافة وإعفاءات أخرى وتسهيلات إلا أن نتائجها لم تصل الى المستوى المطلوب، فقد كانت الصادرات المحروقات هي الأعلى لكل سنوات الدراسة.

الخاتمة

خاتمة:

يتضح لنا من خلال الدراسة أن الامتيازات الجبائية أسلوب فعال لدعم الاقتصاد خارج المحروقات، فالامتياز هو عبارة عن دعم مالي غير مباشر يساهم في إحداث آثار مرغوبة و هادفة في إطار ترقية الإنتاج الوطني، الذي يؤدي إلى نمو الإنتاجية الوطنية من ناحية، و زيادة القدرة التكليفية للاقتصاد من ناحية أخرى، بالإضافة إلى زيادة الدخل الوطني نتيجة قيام مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة حيث تم اكتشاف أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات و الذي ينعكس سلبا على استقرار الاقتصاد الوطني نتيجة تقلبات و عدم ثبات الأسعار لذلك توصلت الجزائر من خلال سياستها و استراتيجيتها إلى أن حتمية التنويع الإنتاجي.

وذلك بالاستعانة بالامتيازات والتحفيزات المصممة في السياسة الجبائية لتحسين أداء القطاعات المنتجة وتحقيق التنويع في الصادرات خاصة في المجال الذي يساهم بشكل فعال في دعم سياسة التشغيل والتقليص من حجم البطالة وتتضح لنا العلاقة بين التحفيزات الجبائية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من خلال:

فالتحفيزات الجبائية الممنوحة تساهم في دعم الصادرات خارج المحروقات وتحقيق مستويات مرغوبة لتشجيع التنويع في جميع المجالات فهذا الدور في الجهاز الجبائي توظفه الجزائر بشكل هادف لكن لا يكفي لبناء اقتصاد قوي وتحتاج إضافة إلى ذلك تفعيل جهاز رقابي تنفيذي كفؤ للدعم بالاستشارة الاقتصادية من الخبراء في هذا المجال.

أولا. نتائج الدراسة

بعد التطرق إلى هذه الدراسة سواء من الجانب النظري أو الجانب التطبيقي تم التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- التحفيزات الجبائية تساهم بشكل غير مباشر في الدعم المالي لاستحداث الطاقات الإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية.
- الجهاز الجبائي محور أساسي في الدولة و من أهم السياسات التي تستخدمها الجزائر لتفعيل دور الشباب في الاستثمار مما يحقق التنمية الاقتصادية للوطن.

- القطاعات الاقتصادية في الجزائر (فلاحة سياحة صناعة...) تمتلك كل مقومات النجاح للمنافسة العالمية.
- ضرورة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى التنويع بعد الانهيار الذي مس قطاع المحروقات بشكل سلبي على إيرادات الدولة.

ثانيا. اختبار الفرضيات

تم تقديم في المقدمة فرضية رئيسية واتبعناها بثلاث فرضيات نحكم على صحتها من عدمها من خلال ما يلي:

- تهدف التحفيزات الجبائية لدعم الهيئات والمؤسسات المنتجة والتي تسعى إلى تعزيز الاقتصاد الوطني ودفع بعجلة النمو. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.**
- الصادرات خارج المحروقات بقيت قيمتها ضعيفة رغم سعي الدولة لدعم القطاعات خارج المحروقات لتقوي أدائها وتحسن المردودية فيها وهو ما يستدعي على الدولة ولترقية الصادرات خارج المحروقات تعزيز وبناء اقتصاد قوي ومتنوع **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.**
- القيود الجبائية الموجهة لقطاع التصدير تساهم في تشجيع المؤسسات المصدرة وخلق فرص العمل والتقليص من حجم البطالة والتويع الإنتاجي **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.**

ثالثا. توصيات الدراسة

بناءً على ما تقدم يمكن تقديم بعض الاقتراحات التالية:

- ينبغي بناء إتباع استراتيجية بعيدة المدى والابتعاد عن السياسات الظرفية المؤقتة.
- ينبغي منح التحفيزات الجبائية وهذا بعد دراسات ميدانية تعكس الواقع الجزائري مع دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية وبالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية.
- تحتاج الجزائر إلى تسهيلات المالية والتحفيزات الجبائية لتنويع الإنتاج الوطني وهو أسلوب إداري فعال لتحقيق الأهداف المنشودة.
- عند وضع الدولة لسياستها الجبائية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل التي تحد من فاعليتها.

رابعا. الآفاق المستقبلية للدراسة

في ضوء الدراسة التي قمنا بها والنتائج المتوصل إليها فقد تجلى لنا آفاق جديدة للبحث، نقترح أن ترتكز البحوث المستقبلية على المواضيع التالية:

- القطاع الصناعي والفلاحي وإمكانية تنمية التصدير خارج المحروقات بالجزائر.
- إشكالية تمويل المؤسسات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات.
- متطلبات تفعيل إجراءات الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- دور الامتيازات الجبائية في ترقية الاقتصاد.
- دراسة كلية لنظام الامتيازات الجبائية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

أ- الكتب:

- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائر، 2005.
- عبد المجيد قدي، **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- فريد نجار، **التصدير المعاصر و التحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2007.
- فريد نجار، **تسويق الصادرات العربية**، دار القباء، القاهرة- مصر، 2002.
- كمال بكري، **الإقتصاد الدولي التجارة الخارجية للتمويل**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2002.

ب-كتب إلكترونية:

- أحمد سمير، **دور القوانين و التشريعات في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، على الموقع الإكتروني: www.mam.boks.com

ثانيا: الأطروحات والمذكرات:

أ- الأطروحات:

- زينات أسماء، **تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار**، دراسة حالة الجزائر 2001\2016، رسالة دكتوراه، العلوم مالية والمحاسبة، جامعة الجزائر، 2018\2019.

ب-المذكرات:

- إبراهيم بلقبلة، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية، نقود مالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف 2009.
- شعباني لطفي، **المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين سير المؤسسة**، دراسة حالة قسم تصدير الغاز التابع للنشاط التجاري لمجمع السوناطراك، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003\2004.
- صحراوي علي، **مظاهر الجباية في الدولة السياسية وأثارها على الاستثمارات الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي**، رسالة ماجيستر، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992.
- عفيف عبد الحميد، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة**، رسالة ماجيستر اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
- قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر للفترة الممتدة 1978\2006**، رسالة ماجيستر، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007\2008.

- مدوري عبد الرزاق، **تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، رسالة ماجيستر، اقتصاد دولي، وهران، 2011\2012.
- ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013.
- يحي لخضر، **دور التحفيزات الجبائية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجيستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2006\2007.

ثالثا: المقالات العلمية:

- بابا عبد القادر، **الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، العدد 02 سبتمبر 2014.
- بن شرشار عز الدين، **التحفيزات الجبائية ودورها كآلية تفعيل الإجراءات دعم وترقية الاستثمار بالجزائر**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجية التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.
- رمزي حموش، زهية علاش، **ملتقى علمي وطني حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الراهنة والمستقبلية**، جامعة يحيى فارس، المدية، 2019.
- زهية لموشي، **الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنويع الإنتاجي في الجزائر**، مجلة علمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد 11، المجلد 04، 2018.
- زينات أسماء، **دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد 17، 2017.
- سلطاني سمير، بوشيحي عائشة، **التحفيزات الجبائية كآلية لتفعيل دور الحاضنات في ترقية المؤسسات الناشئة في الجزائر**، مجلة بحوث الاقتصاد والمانجمنت، العدد 01، المجلد 03، الجزائر، 2022.
- عبد الحق بوقفة وآخرون، **أثر التحفيز الجبائي على تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، العدد 02، المجلد 04، 2018.
- مروة صوار، زبير عياش، **دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي للفترة 2017\2021**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم بواقي، العدد 03، المجلد 09، الجزائر، 2022.

رابعا: الأوامر والمراسيم الشرعية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 07 والمعدلة من أحكام المادة 23، المرسوم التنفيذي 06\356.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 17\100، العدد 16، الصادر بتاريخ 08 مارس 2017، المادة 03.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96\250، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، المادة 01.

خامسا: المراجع الأجنبية:

- Samir haddad pratical studies in busines emglish and better edition jordan boks centre 1995.

سادسا: مواقع إلكترونية:

- https : //www.mfdgi.gov.dz
- https://www.andi.dz
- https://www.ansej.orj.dz
- Elhiwar.dz حصة تلفزيونية، الحوار التلفزيونية،